جامعة مولود معمري - تيزي وزو -
كلية الحقوق و العلوم السياسية
قسم الحقوق

التمييز بين الصلح و الوساطة

مذكرة لنيل شهادة الماستر في القانون

تخصص : قانون خاص

تحت إشراف الأستاذة:

- الدكتورة : تيرش بلعسلي ويزة

إعداد الطالبين :

- ولد الشيخ كاتية

- لحياني عكاشة

لجنة المناقشة

رئيسا
مشرفة و مقررة
ممتحنة

د/ بوخرص بلعيد، أستاذ محاضر (ب)، جامعة مولود معمري ، تيزي وزو

د / تيرش بلعسلي ويزة ، أستاذة محاضرة(أ) ، جامعة مولود معمري، تيزي وزو

د/ حدوش وردية، أستاذة محاضرة(ب) ، جامعة مولود معمري، تيزي وزو

تاريخ المناقشة : 03 / 11 / 2020م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

شكر و عرفان

الحمد لله رب العالمين، و الصلاة و السلام على أشرف المرسلين
سيدنا محمد المبعوث رحمة للعالمين.

نحمد الله عز وجل الذي وفقنا على إتمام هذه الدراسة
و الذي ألهمنا الصحة و العافية و العزيمة، فالحمد لله حمدا كثيرا.
و نسعد بانأقدم بأسمى عبارات الشكر و الامتنان و التقدير و
الاحترام

للدكتورة المشرفة "تيرش بلعسلي ويزة " على كل ما قدمته لنا من
توجيهات و معلومات قيمة ساهمت في إثراء موضوع دراستنا في
جوانبها المختلفة.

كما نتقدم بالشكر الجزيل لكل من ساعدنا من قريب و من بعيد
لإنجاز هذا العمل.

إهداء

إلى اللّذين قال الله فيهما: "وبالوالدين إحساناً"

إلى التي احتضنتني وضحت بالنفس والنفيس

من أجلي "أمي" الغالية التي قاسمتني حلو الحياة

ومرّها إلى "أبي" الذي جاد علي بالعلم والنصائح والمال

وساهم في توجيهي طوال مشواري الدراسي.

إلى أختي العزيزة التي ساندتني و إلى كل أصدقائي

كـاتبة

إهداء

إلى اللّذين قال الله فيهما: "وبالوالدين إحسانا"

إلى من تحت قدميها الجنان ، الى منبع الحب و الحنان أمي
رحمها الله .

الى رمز العطاء و الحنان الذي دعمني طول حياتي أبي الحنون
رحمه الله .

إلى نبض قلبي أبنائي الصغار (أنفال ، حسام جمال الدين ، محمد
أشرف) ، الى كل أفراد العائلة الكريمة .

الى كل من وقف الى جانبي في هذا إنجاز هذا العمل المتواضع
و بالذكر أخص الأستاذان العزيزان ناصر كنان و إبراهيم و عراب.

عكاشة لحياتي

عرفت الجزائر في العقود الأخيرة تسارعا في تطورات عديدة في مختلف المجالات لاسيما في المجال الاقتصادي و الاجتماعي , الأمر الذي جعل جهاز القضاء يشهد وجود كم هائل من القضايا التي تطرح على أجهزته مما أدى إلى إرهاق العاملين بالقضاء و تراكم القضايا في رفوف المحاكم , ما ينجم عنه من طول أمد الفصل في النزاعات و تشعب و تعقيد الإجراءات القضائية , علاوة على التكاليف المادية التي تثقل كاهن المتقاضين بالنظر إلى حجم الملفات القضائية ، ما يتطلب الأمر من جهد تتشارك فيه عدة أطراف للوصول إلى الفصل فيها ,ناهيك عن المصاريف الأخرى لقاء أتعاب الخبراء ، المحامين ، المحضرين، المترجمين و غيرهم .

أصبح لزاما على المشرع الجزائري التكيّف مع مستجدات العصر و متطلباته ، كذا مسايرة التطور الذي تشهده النظم القانونية و القضائية العالمية ، كما صار من المؤكد أن الرضائية هي الطريق الأمثل في حل الخصومات بدلا من فرض الأحكام أو القرارات من سلطة مؤهلة، بعد طول إجراءات المخاصمة .

من هذا المنطلق أصدر المشرع الجزائري قانونا في الإجراءات المدنية و الإدارية ، هو القانون رقم 08-09 المؤرخ في 25 فيفري 2008¹ ، الذي جاء بقواعد إجرائية جديدة من شأنها أن تساهم في تخفيف العبء عن القضاء ، تسمح لأطراف الخصومة أن يكون لهم الدور في حل النزاع القائم بينهم .

وقد نصّ قانون الإجراءات المدنية والإدارية على طرق كانت معروفة اجتماعيا، تعد أصلا من الأعراف والتقاليد الاجتماعية التي ألف الناس حل نزاعاتهم بواسطتها كـ " الصلح " مثلا، الذي يعتبر قيمة أخلاقية و اجتماعية مرسخة في عرف المجتمع .

حدد قواعده الإجرائية و بواسطته توفرت إمكانية حل أي نزاع كما أكد كذلك "الوساطة" التي اعتبرت هي الأخرى سلوكا اجتماعيا قبل أن يكون قانونيا، حيث يتدخل طرف برضا و اختيار الخصمين يتولى اقتراح الحلول المناسبة لخصومتهم بعد عرض نزاعهم ليه.

¹ - قانون رقم 08-09 مؤرخ في 25 فبراير 2008 ، يتضمن قانون الإجراءات المدنية و الإدارية ، الجريدة الرسمية عدد 21 ، صادر في 23 أبريل 2008 .

تم اختيار موضوع الصلح و الوساطة نموذجين للطرق البديلة التي تعد طرقا قضائية بديلة عن القضاء التقليدي ، تخضع بموجب ما نص عليه القانون رقم 08/09 السالف الذكر إلى قواعد إجرائية محددة و منضبطة ، تتم كلها تحت إشراف و رقابة القضاء غايتها تسوية النزاع بشكل ودي بين المتخاصمين ، محققة بذلك عدالة قضائية من حيث الأصل، يمكن وصفها كذلك بأنها رضائية أو تفاوضية أو اتفاقية ،تتسم بالرضا و الود بين المتخاصمين .

اعتمدت الجزائر هذه الطرق في حل النزاعات و قد سعت من أجل تطوير جهازها القضائي، جعله يتماشى و التغييرات الحديثة التي تطرأ على الحياة الاجتماعية و كذا المعاملات المتنوعة التي تقع بين الأفراد .

أما الهدف من هذه الدراسة فهو التعرف للطرق البديلة لحل النزاعات التي تبناها قانون الإجراءات المدنية و الإدارية و تبيان مفهومها و توضيح كيفية ممارستها ، من خلال التطرق إلى مجال تطبيقها و إلى إجراءاتها و سنقتصر هنا على الصلح و الوساطة القضائيان و أهميتهما كآليات فعالة لحل النزاعات بدلا من القضاء أو التقاضي باعتبارهما متصلان بالدعوى القضائية ، ثم التطرق إلى أوجه التشابه و نقاط الاختلاف بينهما و نختم بحوصلة للفصلين الأول و الثاني ثم إبداء بعض الملاحظات حول الموضوع .

فهل الصلح و الوساطة مفهومان متقاربان ؟

تتم دراسة الصلح و الوساطة كنموذج للطرق البديلة، و ذلك بإتباع منهج الوصفي التحليلي و كذلك من خلال عرض شامل لعناصر الموضوع، الاستدلال بالنصوص القانونية المنظمة لمسألتي الصلح و الوساطة ، إضافة إلى المنهج المقارن و ذلك بإبراز أوجه الشبه و نقاط الاختلاف بين هذه الطرق و كل ذلك من خلال المحاور التالية .

يتم دراسة الصلح و الوساطة كطرق بديلة لفض النزاعات القضائية في التشريع الجزائري (فصل أول) ، ثم نتطرق إلى أوجه التشابه و الاختلاف بين كل من الصلح و الوساطة القضائية (فصل ثاني).

فالصلح و الوساطة من الطرق التي اهدت إليها جل التشريعات الحديثة ، وهي ليست وليدة هذا العصر ، إنما ظهرت و ترسخت كثقافة إنسانية و كمعتقدات دينية خاصة بعد ظهور الإسلام ، وقد حثَّ الله تعالى عباده المؤمنين على الصلح و إصلاح ذات البين أمثلة ذلك ، قوله تعالى في القران الكريم : "إنما المؤمنون إخوة فأصلحوا بين أخويكم و اتقوا الله لعلمكم ترحمون" ².

²- الآية 10 من سورة الحجرات.

و في السنة النبوية الشريفة يحضرنا في هذا الشأن واقعة صلح الحديبية التي جنبت المسلمين حربا لا تحمد نتائجها ,و في الوساطة جعلنا الله عز و جل أمة وسطا .

و على غرار ما يلاقيه الطلبة و الباحثون في مشاريعهم البحثية فقد واجهتنا بعض الصعوبات في انجاز هذا العمل ، لعل أهمها صعوبة الوصول إلى المراجع و الدراسات المتخصصة التي تناولت موضوع الطرق البديلة خاصة الصلح و الوساطة بسبب تزامن فترة البحث مع حالة الإغلاق التام تقريبا التي عرفتها مختلف المؤسسات و المرافق نتيجة لما يعيشه مجتمعنا و باقي المجتمعات من آثار الجائحة العالمية " كوفيد 19 " .

الفصل الأول
الصلح و الوساطة
طرق بديلة لفض النزاعات في التشريع الجزائري

قام المشرع الجزائري مؤخرا بتحديث التشريعات الوطنية لتكييفها مع الحقائق الاجتماعية و الاقتصادية الراهنة ، و ذلك من خلال أمر رقم 09/08 المؤرخ في 25 فبراير 2008 الذي يعد تعبيراً ملموساً عن إرادة المشرع الجزائري في إيجاد وسائل بديلة لحل النزاعات لعل أبرزها الصلح و الوساطة ، التي أصبح اللجوء إليهما في وقتنا الحالي أمراً حتمياً بالنظر إلى متطلبات المعاملات الحديثة و حاجة المجتمع إليها .

وقد خصص المشرع الباب الأول من الكتاب الخامس من قانون الإجراءات المدنية و الإدارية للصلح و الوساطة كطريق بديل لحل النزاعات (مبحث أول) ، ثم الوساطة كطريق بديل لحل النزاعات (مبحث ثان) .

المبحث الأول: الصلح طريق لحل النزاعات

إذا كان التقاضي سلوكاً يميز الشعوب المتدينة، فإن الصلح أعمق من ذلك، فهو سلوك إنساني و ليد المعاملة الحسنة، لذلك امتازت به المجتمعات القديمة و جعلت منه أساس إنهاء الخلافات التي تنشأ بين أفرادها.

يعد الصلح من أهم الوسائل البديلة لحل النزاعات، تبنته العديد من الأنظمة القضائية و القانونية الحديثة، الصلح آلية جديدة لتسوية النزاعات إنما قديم قدم الإنسانية، لكن حاجة العصر دعت إليه بسبب ما يواجهه القضاء من مشاكل تمثلت في كثرة القضايا و تعقيدها و التأخر في إصدار الأحكام بشأنها.

و للوقوف على مدى فعالية هذه الوسيلة في حل النزاعات يجب التطرق إلى مفهوم الصلح (مطلب أول) و إجراءات الصلح و آثاره (مطلب ثاني).

المطلب الأول: مفهوم الصلح في المنازعات المدنية

تحتل الوسائل البديلة و بالأخص الصلح مكانة بارزة في تسوية المنازعات المدنية فهو يكرس مبدأ العدالة التصالحية المبنية على الرضا في إيجاد حلول ترضي الأطراف و

تعيد استقرار الروابط لا سيما الأسرية منها، لذلك فإن دراسة مفهوم الصلح يستوجب علينا تعريفه (فرع أول) و ذكر خصائصه (فرع ثاني) و جلاء أركانه (فرع ثالث).

الفرع الأول: تعريف الصلح

حضي الصلح من الطرق البديلة الفعالة لحل النزاع و الخلاف بين الأطراف المتخاصمة، ، لذا لابد من تعريفه لغة (أولاً) ثم اصطلاحاً (ثانياً).

أولاً: تعريف الصلح لغة:

وردت تعاريف عديدة للصلح في اللغة منها ما أورده علماء اللغة في عدة معان منها:

الصلح ضد الفساد¹، صلح يصلح صلاحاً و صلوحاً، و هو صالح و صليح، و الجمع صلحاء و صلوح²، و الصلح: بالضم و سكون الام في اللغة: اسم بمعنى المصالحة، التصالح خلاف المخاصمة و التخاصم، مأخوذ من الصلح و هو الاستقامة، و يقال صلح الشيء إذا زال عنه فساد، و الصلاح: هو سلوك طريق الهدى، وقيل استقامة الحال على ما يدعو إليه العقل و الشرع³، و أصلح بينهما أو ذات بينهما أو ما بينهما: أزال ما بينهما من عداوة و شقاق، و اصطلاح القوم: زال ما بينهم من خلاف، و الصلح: إنهاء الخصومة⁴، و يختص الصلح بإزالة الخصومة بين الناس، و إصلاح الله تعالى الإنسان يكون تارة بخلقه إياه صالحاً، و تارة بإزالة ما فيه من فساد بعد وجوده.

¹ - نقلا عن الحسن بن محمد بن الفضل، المعروف بالراغب الأصفهاني: مفردات ألفاظ القرآن، تحقيق صفوان عدنان داوودي، دار القلم، دمشق، الدار الشاميم، بيروت، 1992م، ص 489 .

² - نقلا عن ابن منظور، جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور الأفرقي المصري، لسان العرب، دار صادر، بيروت، جزء 4، ص 2479.

³ نقلا عن التهانوي محمد علي الفاروقي، كشاف اصطلاحات الفنون، شركة خياط للكتب و النشر، بيروت، جزء 3، ص 820 - 821 .

⁴ نقلا عن المعجم الوسيط، إبراهيم أنيس و رفاقوه مجمع اللغة العربية، مكتبة الشروق الدولية 2004 م، جزء 1، ص 522

الطاهر الزاوي، ترتيب القاموس، المحيط على طريقة المصباح المنير و أساس البلاغة، دار الكتب العلمية، بيروت. 1399هـ / 1979 م.

ثانيا: تعريف الصلح إصطلاحا:

عرف الفقهاء الصلح بتعاريف تقترب كلها الى معنى واحد أنه يهدف إلى حل النزاع القائم و ذلك بالتوفيق بين الخصمين و من هذه التعاريف ما يلي:

- عرفه المذهب الحنفي انه: " عقد لرفع المنازعة"، و المذهب المالكي "الانتقال عن حق أو دعوى بعوض لرفع نزاع أو خوف وقوعه". أما المذهب الشافعي فقد عرفه على انه: " العقد الذي تنقطع به خصومة المتخاصمين، أو عقد يحصل به ذلك".

أما المذهب الحنبلي فعرفه على انه " معاهدة يتوصل بها إلى موافقة بين مختلفين".⁵
اتفق فقهاء هذه المذاهب الأربعة على أن الصلح عقد بمقتضاه يتم الصلح و التوفيق بين المتخاصمين، و بالتالي فههدف الصلح هو وضع حد للنزاع القائم بطريقة ودية و رضائية.
- كما رحبت الشريعة الإسلامية السّمحاء من قرآن و سنة بالصلح و جعلته أمرا مستحبا بين الناس، قال الله تعالى: " و إن خفتم شقاق بينهما فابعثوا حكما من أهله، و حكما من أهلها إن يريدوا إصلاحا يوفق الله بينهما"⁶

و كذلك قوله تعالى: " فلا و ربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شعر بينهما ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجا مما قضيت و يسلموا تسليما"⁷
و عن الرسول محمد صلى الله عليه و سلم قوله: " الصلح جائز بين المسلمين إلا صلحا أحل حراما أو حرم حلالا"⁸.

ثمنت الشريعة الإسلامية الصلح كونه يحقق مصلحة المتخاصمين و يؤدي الى سرعة البت في الخصومة استنادا إلى مبدأ التراضي بين الأطراف، مما جعل الأطراف بعد النزاع و حله يستمروا محافظين على المودة و العلاقات الاجتماعية.

⁵ نقلا عن شامي احمد، الصلح كوسيلة بديلة لفض المنازعات الأسرية و مقارنتها بمكاتب التسوية و مجلس العائلة في التشريع المصري و المغربي، مداخلة، أقيمت بمناسبة الملتقى الدولي حول " الطرق البديلة لتسوية النزاعات: " الحقائق و التحديات" كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة عبد الرحمان ميرة بجاية، يومي 26 و 27 أفريل 2016، ص 5.

⁶سورة النساء، الآية 35

⁷سورة النساء، الآية 65

⁸ جلول دلييلة، الوساطة القضائية في القضايا المدنية و الإدارية، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2012، ص 24.

أما من الناحية القانونية أو قانونا عرف المشرع الجزائري الصلح من خلال أحكام المادة 459 من التقنيين المدني: " الصلح عقد ينهي به الطرفان نزاعا قائما أو يتوقيان به نزاعا محتملا،¹و ذلك بأن يتنازل كل منهما على وجه التبادل عن حقه".

من خلال نص هذه المادة نستخلص أن الصلح عقد يتم بين الأطراف لإنهاء نزاع قائم أو محتمل الوقوع و ذلك بتنازل كل منهما على حقوقه و ادعاءاته.

و عموما للصلح تعاريف أخرى عديدة في باقي التشريعات، فقد عرفه التشريع المصري في المادة 549 من القانون المدني المصري: على انه: " الصلح عقد يحسم به الطرفان نزاعا قائما أو يتوقيان به نزاعا محتملا، و ذلك بأن ينزل كل منهما على وجه التقابل عن جزء من إدعائه ".²

كما تطرق إليه التشريع الفرنسي في قانونه المدني و أحكامه ضمن المواد 2044 الى 2058 بشيء من العناية في صياغة مواده، فقد نصت المادة 2044 ق.م.فعلى تعريف عقد الصلح كما يلي: الصلح عقد يحسم به المتعاقدان نزاعا قائما أو يتوقيان به نزاعا محتملا"²

2

الفرع الثاني: خصائص الصلح

نظم المشرع الجزائري عقد الصلح ضمن الباب السابع من الكتاب الثاني، المتعلق بالعقود المتعلقة بالملكية في القانون المدني، فعقد الصلح من العقود المسماة التي اهتم بها و بتنظيمها، و هذا ما يوحي الصلح على الأهمية البالغة لهذا العقد. و يتميز الصلح بعدة خصائص ينفرد بها، يمكن إجمالها فيما يلي:

¹المادة 459 من الأمر رقم 75-58 مؤرخ في 23 سبتمبر 1975، يتضمن القانون المدني، جريدة رسمية العدد 78 الصادرة في 30 سبتمبر ، 1975 المعدل و المتمم.

²بشارة شهرزاد، عقد الصلح في التشريع الجزائري، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة الإخوة منتوري، قسنطينة، 2017، ص ص 23-24 .

² « La transaction est un contrat par le quel les parties terminent une contestation née, ou préviennent une contestation à naitre ».

أولاً: الصلح عقد رضائي:

عقد الصلح من العقود الرضائية فهو ينعقد بمجرد تطابق الإدارتين و لا يتطلب شكلاً معيناً، فالمشرع الجزائري لم يخص عقد الصلح بنص خاص يستلزم وجوب تحريره ضمن محرر رسمي كما فعل في نص المادة 324 مكرر 1 من القانون المدني فالكتابة تكون لإثبات الصلح و ليس لصفة انعقاده.¹

كما أن الصلح الجنائي يركز في جل صوره إلى مبدأ الرضائية، و لكي يكون الصلح صحيحاً في إجراءاته، يتطلب الأمر موافقة الجاني و المجني عليه (كأفراد)، و كذا موافقة الجهة الإدارية في بعض صوره و النيابة في صور أخرى، و بذلك نلاحظ أن الصلح الجزائري أساسه الرضائية، هذا دون أن نغفل أن الصلح الجنائي هو أسلوب خاص لإدارة الدعوى الجزائية، فقد ينتج عنه انقضاء هذه الدعوى دون تدخل السلطة القضائية التي تباشر الدعوى.

ثانياً: الصلح عقد ملزم للجانبين:

يعرف العقد الملزم للجانبين أو العقد التبادلي طبقاً لنص المادة 55 من القانون المدني الجزائري، بأنه ذلك العقد الذي يترتب التزامات متقابلة و مرتبطة بعضها ببعض، بحيث يكون كل متعاقد دائناً و مديناً نحو المتعاقد الآخر.²

و بمأن عقد الصلح يقتضي التنازل المتبادل من الطرفين، كل منهما عن جزء حقه، فبذلك يسقط الجزء المتنازل عنه لكل طرف، و يبقى الجزء الغير متنازل عنه ملزماً لكل من الطرفين.

ثالثاً: الصلح من عقود المعاوضة:

¹ تنص المادة 324 مكرر 1 من القانون المدني (قانون رقم 88-14 مؤرخ في 3 مايو سنة 1988) على : " زيادة عن العقود التي يأمر القانون بإخضاعها إلى شكل رسمي يجب تحت طائلة البطلان، تحرير العقود التي تتضمن نقل الملكية عقار أو حقوق عقارية أو محلات تجارية أو صناعية..... كما يجب تحت طائلة البطلان، إثبات العقود المؤسسة أو المعدلة للشركة بعقد رسمي".

² نصت عليه المادة 55 من القانون المدني : " يكون العقد ملزماً للطرفين، متى تبادل المتعاقدان الالتزام ببعضهما بعضاً"

يعتبر عقد الصلح من عقود المعاوضة، ذلك أنه لا يمكن لأحد المتصالحين أن يتبرع للآخر، حيث أن كل منهما ينل عن جزء من حقه مقابل نزول الطرف الآخر عن جزء من حقه كذلك، فكل من المتصالحين يأخذ مقابلا لما يعطيه، و هذا ما تقوم عليه عقود المعاوضة.

رابعاً: الصلح عقد محدد و احتمالي:

يعتبر عقد الصلح من العقود المحددة أو الاحتمالية، ذلك حسب التضحيات المتبادلة، فيكون عقدا محددًا إذا علم كل طرف مقدار ما يأخذ و مقدار ما يعطي وقت التعاقد، كما لو تنازع شخصان على قيمة معينة من المال، و تم التصالح بينهما بأن يعطي المدين للدائن أو الشخص للشخص مبلغاً أقل، فيكون العقد في هذه الحالة محددًا، ذلك أن كل طرف يصرف مقدار ما أخذ و ما أعطى.

يكون عقد الصلح احتمالياً إذا لم يستطع المتعاقدان وقت تحديد قيمة ما يعطيه، أو ما يأخذانه، أو على الأقل أحدهما لأن تحديد هذه القيمة يتوقف على أمر مستقبلي غير محقق الوقوع أو غير معروف وقت حدوثه، أي أن أساسه الاحتمال، مثلاً إذا تنازع أحد الورثة على الميراث مع وارث آخر، و تصالحا على أن يتنازل أحدهما على حصته أو حقه في الميراث مقابل أن يرتب أو ينفذ له إيراد مدى الحياة في مقابل حصته في الميراث يكون هذا العقد احتمالياً.

خامساً: الصلح من العقود الفورية:

عقد الصلح من العقود الفورية و ليس زمنياً، فعنصر الزمن ليس جوهرياً و لا مؤثراً فيه بما في ذلك بعض عقود الصلح التي يؤجل فيها تنفيذ الالتزامات المترتبة إلى وقت لاحق، ذلك أن العبرة ليست بالأجل المحدد بل في تمام تحديد الالتزامات التي تنشأ عن العقد وقت إبرامه.

و يرى الأستاذ السنهوري أن العقد الفوري له حقيقة مكانية لا زمنية، بمعنى أن محل العقد الفوري يتحدد بغض النظر على الزمن³.

¹ بشارة شهرزاد، مرجع سابق، ص ص 23-24

² عبد الرزاق السنهوري، الوسيط في شرح القانون المدني، ج5، دار إحياء التراث العربي، بيروت- لبنان، ص 517 .

³ بشارة شهرزاد، مرجع سابق، ص ص 23 - 24 .

و نظرا إلى طبيعة تحديد الحقوق المتنازع عليها ثم المتصلح على بعضها و التي تكون التزامات فورية في عقد الصلح ما يجعل من هذا الأخير من العقود الفورية لا اثر لعنصر الزمن فيه.¹

و من خصائص الصلح أيضا خاصة في التشريع الجنائي:

- الصلح الجنائي يكون في مسائل محددة:

إن الدعوى الجزائية في الأصل أو المبدأ العام أن لها علاقة بالنظام العام، و من ثمة لا تملك النيابة حق التنازل عنها، غير أن الصلح الجنائي يعد استثناء من هذا المبدأ العام، و انطلاقا من ذلك فإن الصلح الجنائي لا يشمل سائر الخصومات بل يكون في مسائل محددة في القانون لا يجوز الخروج عنها مثل الصلح في جرائم الاعتداء على الأشخاص كجرائم الاعتداء على الشرف و الاعتبار، جرائم الاعتداء على حرمة الحياة الخاصة، جرائم الاعتداء على السلامة البدنية، جرائم الاعتداء على الأسرة، و المصالحة في قانون المرور و كذا المصالحة في الجرائم الاقتصادية كالمصالحة في الجرائم الجمركية، و المصالحة في جرائم الصرف و المصالحة في جرائم المنافسة و الأسعار و المصالحة الضريبية أو الجبائية.

- الصلح يحتمل توافر مقابل مالي:

يرى فريق من الفقه أن الصلح الجنائي لا يكون إلا بمقابل، و يعتبر المقابل في الصلح من مستلزماته أو العنصر المميز له و هو كل ما يعد من مستلزماته أو العنصر المميز له و هو كل ما يعد من مستلزمات الشيء، و يمكن تميزه أن تحليله بصفة مستقلة، و لا تكون له قيمة قانونية دون الانضمام إلى غيره من العناصر، و ينظر جانب آخر من الفقه أن الصلح الجنائي يؤدي دورا فعالا في احترام القوانين الاقتصادية تميزه بخاصية

¹ الطاهر بريك، مرجع سابق، ص 47.

² زمولي محمد العيد، غرامات الصلح في التشريع الجزائري، مذكرة ماستر، كلية الحقوق، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة العربي التتبي، تبسة، 2015 - 2016 ص ص 11 - 12 .

عينية، و حتى نظام غرامة الصلح الموجود في قانون الإجراءات الجزائية منذ صدوره في سنة 1966م لا يعرف بدوره طريقه للتطبيق.¹

الفرع الثالث: أركان الصلح و شروطه

يتوفر عقد الصلح عن مجموعة من الأركان و الشروط و باعتباره من العقود المسماة² فإنه يستلزم أن تتوفر فيه مجموعة من الأركان و هي: الرضا (أولا)، المحل (ثانيا)، السبب (ثالثا).

أولا : أركان الصلح :

يقوم الصلح على الأركان التالية:

1- الرضا: يتم التطرق في البداية الى شروط الانعقاد في الرضا (1) ثم صحة الرضا (2).
أ- **شروط الانعقاد:** بما أن الصلح من عقود التراضي، فيكفي لانعقاده تطابق الإدارتين بالإيجاب و القبول بين المتعاقدين، و يسري على انعقاد الصلح توافق الإيجاب و القبول طبقا للقواعد العامة في نظرية العقد.

كما أنه لا يجوز للمحامي أن يصالح على حقوق موكله إلا بتوفر وكالة خاصة بالصلح منصوص عليه في عقد التوكيل طبقا لنص المادة 574 من القانون المدني³

¹ مختاري سعاد، الصلح في المادة الجزائية في التشريع الجزائري، مذكرة ماستر، قسم الحقوق، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة المسيلة، 213-214 ص ص 46 - 66 .

²العقود المسماة هي تلك العقود الكثيرة التداول في الحياة العملية، حتى عرفت بأسمائها الخاصة، مثل البيع و الشركة و الهبة و الإيجار و المقولة و الوكالة و قد نظمها المشرع تنظيما مفصلا لما لها من أهمية بالغة في ميادين التعامل و النشاط الاقتصادي.... للمزيد أنظر السنهوري، الوسيط، ج 4 ص 1

³ نصت المادة 574 من القانون المدني: "لابد من وكالة خاصة في كل عمل ليس من أعمال الإدارة، لاسيما في البيع و الرهن و التبرع و الصلح و الإقرار و التحكيم و توجيه اليمين و المرافعة أمام القضاء... الوكالة الخاصة لا تخول للتوكيل إلا القدرة على مباشرة الأمور المحددة فيها و ما تقتضيه هذه الأمور من توابع ضرورية وفقا لطبيعة كل أمر و للعرف الجاري.

ب- **شروط الصحة:** يشترط لصحة الصلح أن تتوافر في المتصالحين أهلية إبرام العقد، كما يشترط أن تكون إرادة كل منهما خالية من العيوب.

ب1- الأهلية المطلوبة في المتصالحين: بناء على نص المادة 460 من القانون المدني السالفة الذكر يشترط فيمن يصلح أو يبرم صلحا أن يكون أهلا للتصرف بعوض في الحقوق محل الصلح، لأن مضمون الصلح هو نزول كل من المتصالحين عن جزء من حقه، و النزول بمقابل عن حق مدعى به هو تصرف بعوض.¹

إذا كان المتصالح قد بلغ سن الرشد فإنه يكون أهلا لإبرام الصلح. أما إذا لم يكن قد بلغ سن الرشد و لكنه قد بلغ فقط سن التمييز فلا تكون له أهلية إبرام الصلح، لأن الصبي المميز لا يتمتع بأهلية التصرف في حقوقه، فإذا أبرم بنفسه صلحا مع آخر كان الصلح قابلا للإبطال لمصلحة القاصر.

و لصحة الصلح يجب أن يمثله الولي أو الوصي أو المقدم في إبرامه.

أما الصبي غير المميز فلا يملك إبرام الصلح كما لا يملك التعاقد أصلا لانعدام إرادته، فإن أبرم صلحا كان عقده باطلا بطلانا مطلقا.

ب2- خلو الإرادة من العيوب: و يكون عقد الصلح قابلا للإبطال إذا شاب إرادة أحد المتصالحين غلط أو تدليس أو إكراه أو استغلال ذلك أن الصلح كباقي العقود يستوجب رضا كل من المتصالحين.²

2- المحل: يعتبر محل الصلح كل حق متنازع عليه و تنازل كل طرف عن جزء من حقه، كما يعتبر البديل الذي هو مقابل مال أو أداء معين يقدمه الطرف الآخر ضمن محل الصلح.

يشترط في محل الصلح الالتزام فيستوجب أن يكون المحل موجود، ممكنا، معيناً أو قابلاً للتعيين، كما يجب أن يكون مشروعاً و غير مخالف للنظام العام حيث لا يجوز الصلح

¹ حليمة حبار، دور القاضي في الصلح و التوفيق بين الأطراف على ضوء أحكام قانون الإجراءات المدنية و الإدارية الجديد، مجلة المحكمة العليا، عدد خاص، الطرق البديلة لحل النزاعات: الصلح و الوساطة و التحكيم، يومي 15 و 16 جوان 2008. ص ص 604 - 607 .

² بشارة شهرزاد، مرجع سابق ص 43 .

في المسائل المتعلقة بالحالة الشخصية أو بالنظام العام، و على خلاف ذلك لا يجوز الصلح في المسائل المتعلقة بصحة الزواج أو بطلانه أو ثبوت الوارثة و ما شابهها...

حسب النظرية الحديثة فإن السبب في عقد الصلح القضائي هو الباعث أو الدافع الذي جعل كل من الطرفين تقبل إبرام عقد الصلح، و يختلف هذا السبب من شخص لآخر، فقد يرى احدهما ان دعواه آيلة للخسارة أو أن الإجراءات القضائية معقدة و طويلة الأمد فيفضل الصلح على التقاضي أو رغبة منه للحفاظ على صلة القرابة. و يتطلب ذلك أيضا أن يكون سبب الصلح مشروعاً، أما إذا كان عكس ذلك " غير مشروع " فإن عقد الصلح يكون باطلاً.¹

3- السبب: السبب في عقد الصلح هو الغرض المباشر لتنازل أحد الطرفين و بالتالي نزول المتصالح الآخر عن جزء من إدعائه، و بسبب هذا المنحى يختلط السبب بالمحل. فيذهب فريق من الفقهاء إلى أن السبب في عقد الصلح هو حسم نزاع قائم أو محتمل، فإذا كان النزاع قد حسمه حكم نهائي أو لم يكن هناك نزاع في الأصل فالصلح يكون باطلا لانعدام السبب.

و الحديث عن أركان الصلح لا يمر دون التطرق إلى شروطه المتمثلة في: وجود نزاع قائم أو محتمل (1) ثم وجود نية حسم النزاع (2) و أخيراً تنازل كل طرف عن حقوقه و إدعائه (3).

1- ضرورة وجود نزاع قائم أو محتمل: أول مقومات الصلح وجود ناع قائم بين الأطراف المتخاصمة أو محتمل الوقوع في المستقبل، و بانعدام النزاع ينعدم جدوى الصلح.

2- وجود نية لحسم النزاع: بمعنى أن يهدف الطرفان المتنازعان إلى إنهاء النزاع القائم بينهما بطريقة جدية و ذلك بالاتفاق على ذلك. و إذا لم تكن لدى الطرفين نية حسم النزاع فلا يعتبر العقد صلحاً.

¹ عروي عبد الكريم، الطرق البديلة لحل المنازعات القضائية " الصلح و الوساطة القضائية" طبقاً لقانون الإجراءات المدنية و الإدارية. رسالة ماجستير، كلية الحقوق، بن عكنون، جامعة الجزائر، 2012، ص 27.

و قد يأتي الصلح على بعض أجزاء النزاع و لا يشمل جميع المسائل: كأن يترك المتخاصمين جزء من النزاع للقضاء لإنهائه. و ليس من الضروري أن يكون هناك نزاع قائم مطروح على القضاء، بل يكفي أن يكون وقوع النزاع مُحتمل بين الطرفين، فيكون الصلح لتوقي هذا النزاع، و يكون في هذه الحالة صلح غير قضائي.

3- النزول المبادل للحقوق: يجب أن يتنازل كل طرف عن حقوقه و ادعاءاته في الصلح حتى ينتج آثاره، بمعنى التنازل المتبادل و المتقابل للطرفين، فعدم عقد النية على التنازل المتبادل للحقوق و الإدعاءات لا تكون بصدد الصلح، و لا يشترط أن يكون التنازل متعادلا بين الطرفين، فيمكن أن يتنازل طرف عن جزء من حقوقه و إدعاءاته عن الطرف الآخر، فتوافق الإرادتين على إنهاء النزاع هو الذي يقرر الصلح، و بالتالي يصادق القاضي على محضر الاتفاق الذي يعد فيما بعد سندا تنفيذيا.

المطلب الثاني: إجراءات الصلح و آثاره

لكي ينتج الصلح آثارا قانونية يتطلب ذلك إتباع إجراءات معينة، و هذا ما سنتناوله (كفرع أول) ، و بعد ذلك نتطرق إلى الآثار المترتبة عن الصلح (فرع ثان).

الفرع الأول: إجراءات الصلح

في حالة لجوء طرفي النزاع إلى التصالح، عليهما إتباع الإجراءات المقررة قانونا في هذا المجال و هو ما سنتطرق إليه في هذا الفرع، حيث سنبدأ بالمبادرة بالصلح (1) و التي تكون بمبادرة من القاضي (أولا) أو بمبادرة من الخصوم (ثانيا) ثم نتطرق إلى انعقاد جلسة الصلح(ثالثا). و نختم هذا الفرع بمحضر الصلح (2).

¹ عروي عبد الكريم، مرجع سابق، ص ص 28 - 29 .

² عبد المجيد بالطيب، الأحكام الجامعة لعقد الصلح بين الفقه الإسلامي و القانون الجزائري، دراسة مقارنة- مجلة البحوث العلمية و الدراسات الإسلامية، العدد 14 السنة 2017، ص 484.

³ يس محمد يحي، عقد الصلح بين الشريعة الإسلامية و القانون المدني، دار الفكر العربي، القاهرة ص 638 .

⁴ شايب سامية و سعدون ليندة، الوسائل البديلة لحل النزاعات في التشريع الجزائري، مذكرة ماستر في القانون، قسم القانون، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، السنة 2015، ص 16 .

أولاً: المبادرة بالصلح:

تكون المبادرة إلى الصلح إما بسعي من القاضي أو بمبادرة من الخصوم كما نصت عليه المادة 972 من ق إ م و إ : " يتم إجراء الصلح بسعي من الخصوم أو بمبادرة من رئيس تشكيلة الحكم بعد موافقة الخصوم" و المادة 990 من القانون نفسه: " يجوز للخصوم التصالح تلقائياً، أو بسعي من القاضي، في جميع مراحل الخصومة"

1- الصلح بمبادرة من القاضي: يمكن أن تكون المبادرة إلى الصلح بسعي من القاضي و تعد هذه الخطوة و ثبت في التشريع الجزائري إقتداء بالتشريعات الغربية و على رأسها المشرع الفرنسي، و بالتالي أصلح دور القاضي في التشريع الجزائري إيجابياً أكثر من ذي قبل، فلم يعد يقتصر دوره على أنه مجرد حكم يدير الخصومة المتبادلة بين الأطراف ثم يصدر حكماً في نهايتها دون أن يكون له دور فيها، بل أصبح للقاضي دور أكثر فعالية سواء في إدارة الخصومة و تيسيرها أو في مراقبة صحة الإجراءات التي يتخذها الأطراف.¹

و أهم دور إيجابي يقوم به القاضي - في هذا الشأن - هو التوفيق بين الأطراف، و التصالح بينهما، و هو دور يعتبر من المبادئ التي استقرت عليها بعض التشريعات الغربية و على رأسها التشريع الفرنسي في المادة 21 من قانون المرافعات الفرنسي الجديد. و يجب التذكير في الأخير أن عرض الصلح على الخصوم من طرف القاضي يعتبر إجراء اختياري غير ملزم.

2- الصلح بمبادرة الخصوم: من خلال استقراء المادة 990 من قانون إ.م و إ السالفة الذكر يتضح لنا أن الصلح القضائي إجراء جوازي بالنسبة للخصوم أو بالنسبة للقاضي، باستثناء الحالات التي تنص فيها القانون خلاف ذلك، كما هو الحال في قسم شؤون الأسرة طبقاً لنص المادة 439 من نفس القانون التي توضح لنا أن محاولات الصلح هنا تكون وجوبية، و تتم في جلسة سرية.

أعطى المشرع الجزائري فيق.إ.م و إ الأولية في المبادرة نحو الصلح الى الخصوم، تجسيدا منه لفكرة تقريب العدالة من المواطن و إعطاء فرصة للخصوم لحل النزاع بأنفسهم،

¹ مانع سلمى، الطرق البديلة المستحدثة لحل المنازعات الإدارية، مجلة العلوم الإنسانية، كلية الحقوق و العلوم السياسية جامعة محمد خيضر، بسكرة، عدد 26، 2012، ص 29 .

ذلك أن الهدف من الطرق البديلة هو الحل الودي الذي يرضى الطرفين، تجنباً للأحقاد و الضغائن بين أطراف النزاع، و يكون ذلك بحضور الطرفين أمام القاضي بنفسيهما أو عن طريق وكيل بوكالة خاصة بالصلح و يجب حضور كليهما و ليس أحدهما فقط عندئذ يصح لنا اعتبار الإجراء صلحا بمفهوم قانون الإجراءات المدنية و الإدارية.

3- انعقاد جلسة الصلح: بالاطلاع على المادتين 990 و 991 من ق.إ.م و نستنتج أن الصلح يتم في جميع مراحل الخصومة و في المكان و الزمان اللذان يراها القاضي مناسبين إلا في حالة وجود نصوص خاصة في القانون تقرر خلاف ذلك، فالقاضي بوسعه أن يشغل اللحظة المناسبة لعرض الصلح على الأطراف و في المقابل من حق الأطراف أن يطلبوا من القاضي في أية لحظة إثبات الاتفاق، كما يجوز لهم أن يطلبوا من القاضي القيام بالتصالح فيما بينهم قبل النظر في النزاع و الفصل فيه.

4- محضر الصلح: محضر الصلح هو تلك الوثيقة التي تتضمن اتفاق الطرفين على الصلح، يوقعها القاضي و الخصوم و أمين الضبط ثم يتم إيداعها بأمانة ضبط الجهة القضائية و ذلك طبقاً لنص المادة 992 من ق.إ.م و إ " يثبت الصلح في محضر يوقع عليه الخصوم و القاضي و أمين الضبط و يودع بأمانة ضبط الجهة القضائية." و عندئذ يكتسب محضر الصلح صفة الصلح القضائي و يعتبر سنداً تنفيذياً بمجرد إيداعه بأمانة الضبط طبقاً لنص المادة 993 من القانون أعلاه و التي تنص على ما يلي: " يعد محضر الصلح سنداً تنفيذياً بمجرد إيداعه بأمانة ضبط الجهة القضائية".

أعطى المشرع الجزائري لمحاضر الصلح و الوساطة عندما استحدثت الطرق البديلة لحل النزاعات صفة السندات التنفيذية، شريطة أن يثبت الصلح في محضر يوقع عليه الخصوم و القاضي و أمين الضبط يودع بأمانة ضبط المحكمة، و هنا لا يكون هذا المحضر قابلاً لأي وجه من أوجه الطعن، و على هذا الأساس يكون محلاً للتنفيذ الجبري

¹ شايب سامية و سعدون ليندة، مرجع سابق ص 17 .

² المادة 439 من ق.إ.م و إ : " محاولات الصلح وجوبية و تتم في جلسة سرية".

³ بوعية شاهيناز و عتيبي ديهية، الصلح في قانون الإجراءات المدنية و الإدارية، مذكرة ماستر في القانون، قسم الحقوق، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة مولود معمري تيزي وزو 2018 - 2019، ص 30 .

⁴ سولم سفيان، الطرق البديلة لحل المنازعات المدنية في القانون الجزائري، أطروحة دكتوراه، قسم الحقوق، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة 2013-2014 ، ص ص 114 - 115 .

لاقتضاء الأداء الوارد به، مثلما نصت على ذلك المادة 600 من قانون الإجراءات المدنية و الإدارية: " لا يجوز التنفيذ الجبري إلا بسند تنفيذي و السندات التنفيذية هي:

محاضر الصلح أو الاتفاق المؤشر عليها من طرف القضاة و المودعة بأمانة الضبط.."

فمحضر الصلح كغيره من السندات التنفيذية لا يصلح للتنفيذ الجبري إلا بعد الحصول على نسخة من السند التنفيذي ممهورة بالصيغة التنفيذية طبقا لنص المادة 601 من القانون السالف الذكر.

و نختتم هذا الفرع بالإشارة مثلما ذهب إلى ذلك الفقهاء إلى أن الصلح يعتبر موجودا منذ إثباته في محضر الجلسة لأنه عقد رضائي، بينما يعتبر قيام القاضي بإثبات اتفاق الطرفان في محضر الجلسة أمر لازم لكي يكتسب الصلح الصفة الرسمية و بالتالي يصبح سندا تنفيذيا.

تجدر الإشارة إلى انه في حالة عدم توصل الأطراف إلى صلح ، يحرر القاضي محضر عدم الصلح .

الفرع الثاني: آثار الصلح:

إن الهدف الأسمى للصلح هو إنهاء النزاع بين أطرافه، و هذه النتيجة التي يتميز بها الصلح ترتب جملة من الحقوق و الالتزامات، و هو ما سنتناوله في هذا الفرع، حيث نتطرق إلى حسم النزاع (أولا) ثم الأثر الكاشف و النسبي (ثانيا) و نختتم بانقضاء الصلح (ثالثا).

¹قانون رقم 09-08 مؤرخ في 25 فبراير 2008 ، يتضمن قانون الاجراءات المدنية و الإدارية ، جريدة رسمية ، عدد 21 ، صادر في 23 أبريل 2008 . حيث نصّت المادة 601 منه على ما يلي: " لا يجوز التنفيذ في غير الأحوال المستثناة بنص في القانون، إلا بموجب نسخة من السند التنفيذي، ممهورة بالصيغة التنفيذية الآتية: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية باسم الشعب الجزائري

² عروي عبد الكريم، الطرق البديلة في حل النزاعات القضائية " الصلح و الوساطة القضائية" طبقا لقانون الإجراءات المدنية و الإدارية، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، بن عكنون، جامعة الجزائر، 2012، ص 66.

أولاً: حسم النزاع: عند إبرام صلح بين طرفي النزاع، فإنه يحسم النزاع بينهما و يكون ذلك بانقضاء الحقوق و الإدعاءات المتنازل عنها من الطرفين. و هذا ما تؤكدته المادة 462 من القانون المدني الجزائري: " ينهي الصلح النزاعات التي يتناولها، و يترتب عليه إسقاط الحقوق و الإدعاءات التي تنازل عنها احد الطرفين بصفة نهائية."

و المقصود بحسم النزاع - في حالة وجود خصومة قائمة- هو نهاية الخصومة و عدم تجديدها و بالتالي انقضاء الحقوق و الإدعاءات التي يتنازل عنها كل طرف من طرفي النزاع، و بالمقابل تثبت ما اعترف به كل طرف للطرف الآخر من حقوق، و يُحسم النزاع على هذا المنوال، و يؤدي ذلك إلى استنفاد المحكمة لولايتها حيث لم يعد هناك نزاع لتفصل فيه المحكمة و عندئذ ينقضي الحق الذي تنازل عنه صاحبه و يثبت للطرف الآخر المتنازل له. فعلى سبيل المثال إذا تنازع شخصان على ملكية دار و أرض، ثم تصالحا على أن تكون الدار لأحدهما و الأرض للآخر، ففي هذه الحالة يترتب على هذا الصلح أن يلتزم من خلصت له الدار بالتنازل على إدعائه في ملكية الأرض فلا يجوز له منازعة الطرف الآخر في ملكيته للأرض، و بالمقابل تثبت الملكية لمن خلصت له الدار بحيث لا يجوز للطرف الآخر منازعته في ملكية الدار.

ثانياً: الأثر الكاشف و النسبي للصلح: الصلح أثر كاشف بالنسبة للحقوق المتنازع فيها - و ليس منشئ لها - كما له أثر ناقل للحقوق الغير المتنازع فيها (بدل الصلح) كما له من جهة أخرى أثر نسبي و هو ما سنتناوله فيما يلي:

¹ دويدي جلولية، الطرق البديلة لحل النزاعات الإدارية، مذكرة ماستر، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2016 - 2017، ص 25.

² عروي عبد الكريم، مرجع سابق، ص ص 67- 68 .

³ بشارة شهرزاد، عقد الصلح في التشريع الجزائري، رسالة ماجستير " كلية الحقوق، جامعة الإخوة منطوري-قسنطينة، 2016-2017 ص 70 .

⁴ زيري زهية، الطرق البديلة لحل النزاعات طبقا لقانون الإجراءات المدنية و الإدارية الجزائري، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2015، ص 39.

1- الأثر الكاشف للصلح: للصلح أثر كاشف بالنسبة للحقوق المتنازع فيها و ذلك طبقا لنص المادة 463 من التقنين المدني الجزائري: " للصلح أثر كاشف بالنسبة لما اشتمل عليه من الحقوق و يقتصر هذا الأثر على الحقوق المتنازع فيها دون غيرها. "

يفهم هذا النص أن الحق الذي يخلص للمتصالح بالصلح يستند إلى مصدره الأول لا إلى الصلح، فإذا اشترى شخصان دارا في الشيوخ ثم تنازعا على نصيب كل منهما في الدار و تصالحا على ان يكون لكل منهما نصيب معين، اعتبر كل منهما مالكا لهذا النصيب، لا بعقد الصلح بل بعقد البيع الذي إشتريا به الدار في الشيوخ، و استند بذلك حق كل منهما الى مصدره الاول لا إلى الصلح كما يُفهم من النص السابق أن الصلح إذا اشتمل على حقوق غير متنازع فيها، و هو ما يسمى بدل الصلح كان الأثر هنا ناقلا لا كاشفا. ينقسم الفقه في تفسيره للأثر الكاشف للصلح إلى فريقين، الفريق الأول من دعاة النظرية التقليدية، حيث تعلل هذه الأخيرة بأن الصلح يعتبر إقرار أي إخبار لا إنشاء فهو يكشف عن الحق و لا ينشئه، أما الاتجاه الثاني و هم من دعاة النظرية الحديثة فيذهب إلى تعليل أن المتصالح إنما هو ينزل عن حق الدعوى في الجزء من الحق الذي سلم به، و هذا الأخير قد بقي على وضعه الأول دون أي تغيير.

أخيرا نعرض بإيجاز بعض الملاحظات المترتبة عن الأثر الكاشف للصلح كما يلي:

- لا يعتبر المتصالح متلقيا الحق المتنازع فيه من المتصالح الآخر و لا يكون خلفا له في هذا الحق.

- لا يلتزم المتصالح الآخر بضمان استحقاق الحق المتنازع فيه الذي خلص للمتصالح الأول، لأنه ينقل إليه هذا الحق و الالتزام بالضمان لا يكون إلا مكملا للالتزام بنقل الحق.

- لا تجوز الشفعة في الصلح لأن الشفعة في البيع فقط، فإذا أراد الشخص أن يتمسك بالشفعة في الصلح فيجب عليه أولا أن يثبت انه عقد صوري و انه يخفي بيعا و هو يجوز له الأخذ بالشفعة.

- بما أن الصلح غير ناقل للحق، فإنه لا يصلح سببا صحيحا للتملك بالتقادم القصير، فإذا حاز المتصالح العقار الذي أخذه بموجب عقد الصلح لمدة خمس سنوات بحسن نية فلا

¹ عروي عبد الكريم، مرجع سابق ص ص 69 - 70

² زيري زهية، مرجع سابق، ص 39 .

يجوز له أن يتمسك بتملكه للعقار بالتقادم القصير و ليس أمامه إلا التمسك بالتقادم الطويل أو بسبب آخر صحيح غير عقد الصلح.

- في حالة وقوع الصلح على حق عيني - عقار مثلا - يجب تسجيله للاحتجاج به على الغير و لكن لا يلتزم تسجيل هذا الصلح أو الحكم المثبت للصلح للاحتجاج به بين المتخاصمين.

هنا دون أن نغفل أن الصلح يفسر حسب مقتضيات المادة 464 من التقنين المدني: " يجب أن تفسر عبارات التنازل التي يتضمنها الصلح تفسيرا ضيقا أيا كانت تلك العبارات، فغن التنازل لا يشمل إلا الحقوق التي كانت بصفة جلية محلا للنزاع الذي حسمه الصلح."

ذلك أن تفسير محضر عقد الصلح يكون طبقا للنظام الخاص بتفسير العقود.

2- الأثر النسبي للصلح: الصلح له أثر نسبي شأنه في ذلك شأن سائر العقود، فهو مقصور على المحل الذي وقع عليه و على الطرفين اللذان وقع بينهما، و على السبب الذي وقع من اجله. كما أنه مقصور على النزاع الذي تناوله فمثلا في حالة تصالح الموصى مع الورثة على وصية فيقتصر على الوصية التي وقع النزاع بشأنها و لا يشمل وصية أخرى للموصى له تظهر بعد ذلك، و هنا يكون الأثر النسبي للصلح في المحل.

- كما أن الصلح لا يترتب عليه نفع أو ضرر لغير عاقيه، فإذا تصالح احد الورثة مع الموصى له على الوصية فإن الورثة الآخرين لا يحتجون بهذا الصلح و لا يحتج به عليهم و الأثر النسبي للصلح في هذه الحالة ينطبق على الأشخاص.

¹ عروي عبد الكريم، مرجع سابق، ص 71 .

² عبد المجيد بالطيب، الأحكام العامة لعقد الصلح بين الفقه الإسلامي و القانون الجزائري - دراسة مقارنة- مجلة البحوث العلمية و الدراسات الإسلامية، العدد 14، ص 488.

³ عبد المجيد بالطيب، مرجع سابق، ص 488 .

⁴ عبد الرزاق السنهوري، مرجع سابق، ص ص 590 - 594 .

⁵ عبد المجيد بالطيب، المرجع نفسه، ص 490.

⁶ قرواز يسمينة و العارفي سليمة، الصلح و الوساطة القضائية كطرق بديلة لحل النزاعات المدنية والإدارية، مذكرة ماستر، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة أكلي محند اولحاج البويرة، 2018، ص 79 .

- كما أن للصلح أثر نسبي في السبب، فمثلا إذا تصالح شخص أو طرف معين على حق له أو على حق تلقاه بناء على سبب معين، ثم تلقى هذا الحق ذاته من شخص آخر أو بناء على سبب آخر، لا يكون هذا الحق الذي كسبه من جديد مرتبط بالصلح السابق.

ثالثا: انقضاء الصلح: الصلح كسائر العقود باعتباره ملزما للطرفين فإنه عقد ينقضي مثل باقي العقود و يكون ذلك بفسخ (1) أو بالبطان (2) وفقا للقواعد العامة.

1 - **انقضاء الصلح بالفسخ:** مصطلح الفسخ يرد عادة على العقود نتيجة لعدم تنفيذ طرفي العقد لالتزاماتها المتفق عليها. و عقد الصلح من بين هذه العقود كونه ينشئ التزاماته و يرتبها على كلا المتصلحين، فإذا أخل أحد المتصلحين بهذا الالتزام، جاز للمتصلح الآخر أن يطلب فسخ الصلح ليلغي ما تنازل عنه من إدعاء في بداية عملية التصالح، فإذا تصالح مدين و دائن و أخل الدائن بالتزامه، عندئذ يجوز للمدين إذا طلب فسخ الصلح الرجوع إلى النزاع القديم عند مطالبته بكل الدين، أي الحالة التي كان عليها الطرفان قبل التعاقد. و ذلك تطبيقا للقواعد العامة التي تقوم عليها نظرية الفسخ، و للقاضي حق تقدير طلب الفسخ، فله أن يرفضه و يمنح مهلة للطرف المخل لتنفيذ التزامه أو يمكنه الاستجابة لطلب الفسخ و يحكم به.

و في حالة استحالة ذلك جاز الحكم بالتعويض لطالب الفسخ طبقا لنص المادة 119 من القانون المدني: " في العقود الملزمة للجانبين، إذا لم يوف أحد المتعاقدين بالتزامه جاز للمتعاقد الآخر بعد اذاره المدين أن يطالب بتنفيذ العقد أو فسخه، مع التعويض في الحالتين إذا اقتضى الحال ذلك...."

و المادة 122 من القانون نفسه: " إذا فسخ العقد أعيد المتعاقدان إلى الحالة التي كانا عليها قبل العقد، فإذا استحال ذلك جاز للمحكمة أن تحكم بالتعويض. "1،2،3

عندئذ بإمكان طالب الفسخ أن يسترد ما قضي به، فإذا كان عينا يستردها و ثمارها، و إذا كان مبلغا يسترده و فوائده، و بالتالي يعود النزاع الذي أنهاه الصلح إلى الظهور و يعود

¹ عروي عبد الكريم، مرجع سابق، ص 72.

² قروان بسمينة و العارفي سليمة، مرجع سابق، ص 79.

³ بشارة شهرزاد، مرجع سابق، ص 88.

الأطراف إلى الحالة التي كانت قبل إبرام العقد، و استرداد كل متعاقد لما أعطاه إنما يكون على أساس ما دفع دون حق، و كل ذلك تطبيقا للقواعد العامة التي تقوم عليها نظرية الفسخ.

2 - **انقضاء الصلح بالبطلان:** بطلان عقد الصلح يعني أنه ذلك العقد الذي لا تتوفر فيه مقومات و أركان العقد الصحيح، و قد سبقت الإشارة أن لعقد الصلح ثلاث أركان هي الرضا، المحل و السبب، فإذا انعدم ركن من الأركان المذكورة فإن العقد لا يقوم صحيحا و يكون باطلا بطلانا مطلقا.

أما إذا كانت الأركان موجودة، غير أنها لا تستوفي شروط الصحة كأن يكون رضا أحد الطرفين قد شابه عيب من العيوب التي تعيب الإرادة كالتدليس، الإكراه و الغبن أو عدم توفر المحل أو عدم مشروعية السبب أو مخالفته للنظام العام أو الآداب العامة، ففي هذه الأحوال يكون العقد باطلا بطلانا نسبيا لمصلحة المتعاقد الذي صدر منه الرضا معيبا، فله إما إبطال العقد أو إجازته صراحة أو ضمنا و يسقط حقه في الإبطال إذا لم يتمسك به خلال خمس سنوات من يوم اكتشاف العيب، أو خلال عشر سنوات من تاريخ إبرام العقد، طبقا للمادة 101 من القانون المدني الجزائري¹ و كل ذلك تطبيقا للقواعد العامة في نظرية البطلان.

و نلخص هذه الفكرة كما يلي: عقد الصلح يعتبر مجالا لتطبيق أحكام البطلان المطلق (في حالة انعدام أحد أركان الصلح) و البطلان النسبي (في حالة عدم صحة التراضي) كوجود عيب من عيوب الإرادة أو لنقص أهلية المتعاقد و هذا رغم توفر أركان الصلح).

و عموما يرجح إلى القواعد العامة بشأن بطلان الصلح مع وجود قواعد خاصة نص عليها المشرع الجزائري لتنظيم أحكام عقد الصلح في المادة 465 من ق.م.ج : " لا يجوز

¹أنظر المادة 101 من قانون رقم 05-10 مؤرخ في 20 يونيو سنة 2005 ، حيث نصّت على : " يسقط الحق في إبطال العقد إذا لم يتمسك به صاحبه خلال خمس (5) سنوات.و يبدأ سريان هذه المدة في حالة نقص الأهلية من اليوم الذي يزول فيه هذا السبب، و في حالة الغلط أو التدليس من اليوم الذي يكشف فيه، و في حالة الإكراه من يوم انقطاعه. غير انه لا يجوز التمسك بحق الإبطال لغلط أو تدليس أو إكراه إذا انقضت عشر (10) سنوات من وقت تمام العقد."

الطعن في الصلح بسبب غلط في القانون". فيفهم من هذه المادة أن الغلط في القانون لا يبطل الصلح. كما أن بطلان جزء من عقد الصلح أو أحد المتصالحين يجعل من العقد كله باطلا في باقي الأجزاء السليمة و المشروعة و باقي الأطراف و هذا ما نصت عليه المادة 466 من نفس القانون: " الصلح لا يتجزأ، فبطلان جزء منه يقتضي بطلان العقد كله". على أن هذا الحكم لا يسري إذا تبين من عبارات العقد أو من قرائن الأحوال أن المتقاعدين قد اتفقا أن أجزاء العقد مستقلة بعضها عن بعض.

أما إذا تمعنا النظر في الفقرة الثانية من المادة المذكورة (466) من القانون المذكور فنجد في مدلولها أنها أوردت استثناء لهذا المبدأ (عدم تجزئة الصلح) و هو إمكانية اتفاق المتصالحين على تجزئة الصلح إلى أجزاء فيفهم من عبارات العقد أو ظروفه أن هذه الأجزاء مستقلة عن بعضها البعض، فإذا بطل جزء منه بقيت الأجزاء الأخرى قائمة لأنها مستقلة عن الجزء الباطل و بذلك يتجزأ الصلح طبقا لإرادة المتعاقدين.

المبحث الثاني : الوساطة كطريق بديل لحل النزاعات

تعتبر الوساطة إحدى الحلول البديلة لحل النزاعات إذ تقوم على إيجاد حل ودي للنزاع خارج أروقة القضاء لذلك عن طريق الحوار و تقريب وجهات النظر بمساعدة شخص محايد.

و يحضى موضوع الوساطة على أهمية بالغة يستمدها بداية من المشاكل التي تواجه مسألة تحقيق العدالة و التي تولدت من كثرة القضايا الواردة إلى المحاكم، و استمرارها و تعاونها في النوع و الحجم و تأثير ذلك على المتقاضين و المصالح الاجتماعية و الاقتصادية، لذلك يكون من الأهمية بمكان البحث عن حلول تعالج الوضع، و في نفس الوقت تكون متماشية و الضمانات الأساسية للمتقاضين و للإجابة على هذا سيتم تقييم هذا

¹ بشارة شهرزاد، مرجع سابق، ص ص 88- 89.

² طاهر بريك، مرجع سابق، ص ص 135- 136.

المبحث إلى مطبين (المطلب الأول) المقصود بالوساطة و (المطلب الثاني) إجراءات الوساطة و أثارها.¹

المطلب الأول: المقصود بالوساطة

رغم أن الوساطة كإحدى الحلول البديلة لفض النزاعات إذ يعتبر مصطلح الوساطة من المصطلحات الشائعة للاستعمال و المستخدمة في العديد من المجالات من بينهما المجال القانوني ، و رغم ارتباط هذا المصطلح لوقت طويل بمجال القانون الدولي للتعبير عن واحدة من الأساليب المستعملة في حق النزاعات الدولية ، إلا انه يكرس شيئاً فشيئاً في التشريعات الداخلية بالضبط فيما يخص تسوية نزاعات العمل الجماعية ، لذا سنوضح هذا الأخير بإيجاز في الفروع التالية نتعرض في (فرع الأول) إلى تعريف الوساطة و أنواعها و في (الفرع الثاني) إلى دوافعها و (الفرع الثالث) إلى نطاقها.

الفرع الأول: تعريف الوساطة و أنواعها.

لقد تعارف البشر على مصطلحات شتى تدل على الوساطة و الصلح و التحكيم و غيرها و هذا منذ العصور القديمة، و لقد دخلت الوساطة عبر مختلف المجالات فسوف نبرزها عبر محطات هامة.

أولاً: تعريف الوساطة

أ- لغة.

يقصد بالوساطة في اللغة أنها مأخوذة من وسط تبسط أو يتوسط فهو واسط، و منها الوساطة بمعنى التوسط في الشيء كالتوسط في الحق و العدل و كذلك فتحها و جعله وسيطاً.

¹-عروة عبد الكريم : الطرق البديلة لحل النزاعات القضائية (الصلح و الوساطة القانونية) كلية الحقوق بن عكنون، مذكرة الماجستير، جامعة الجزائر، 2012، ص 78.

و الوساطة هي عمل الوسيط و الوسيط هو من يتوسط بين المتخاصمين.¹ و قد جاء في لسان العرب حول معنى هذه الكلمة ما يلي: الوسيط قد يأتي صفة و أن كان أصله أن يكون اسما لقوله تعالى في الآية 143 من سورة البقرة " و كذلك جعلناكم امة وسطا".²

ب- اصطلاحا:

بالعودة إلى نصوص قانون الإجراءات المدنية و الإدارية لا نجد أي تعريف للوساطة ما عدا الإشارة إلى أنها طريق بديل لحل النزاعات و ذلك خلال موقعها في هذا القانون ضمن الباب الأول من الكتاب الخامس المعنون في الطرق البديلة لحل النزاعات، مع كل من الصلح و التحكم و اكتفت مختلف المواد المنظمة لها بالنص على أحكامها و إجراءاتها. و هذا خلافا لما قام به المشرع في القانون المتعلق بالوقاية من النزاعات الجماعية في العمل و تسويتها و ممارسة حق الإضراب، كونه نظم الوساطة كوسيلة للتسوية الودية لمنازعات العمل.³ الجماعية و عرفها في نص المادة العاشرة منه " الوساطة هي إجراء يتفق بموجبه طرفا الخلاف الجماعي على العمل على إسناد مهمة اقتراح تسوية ودية للنزاع إلى شخص من الغير يدعي الوسيط و يشتركان في تعيينه"

و رغم أن الوساطة المنظمة في قانون رقم 90-02 تختلف نوعا ما عن تلك المتضمنة في قانون الإجراءات المدنية و الإدارية إلا أن هذا لا يمنع من القول أنها لا تخرج في معناها العام من تلك المقررة في نص المادة العاشرة السالفة الذكر.

ثانيا : أنواعها

و هنا يجب أن نوضح أن المصطلح يتطرق إلى معنيين :

1- ساجية بوزينة: الوساطة في ظل قانون الإجراءات المدنية و الإدارية (مذكرة الماجستير في القانون العام، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة عبد الرحمان عبيد، بجاية 2012، ص 15/14).

2 - سورة البقرة الآية 143.

3 - قانون رقم 90-02 المؤرخ في 6 فيفري 1990، يتعلق بالوقاية من النزاعات الجماعية في العمل و تسويتها و ممارسة حق الإضراب، جريدة رسمية عدد 06، مؤرخ في 7 فيفري 1990، (معدل و متمم).

أ- الوساطة القضائية

يعتبر الوسيط قاضي داخل جهات القضاء يتولى محاولة الصلح بين أطراف النزاع، و هو ما اخذ به المشرع الأردني في قانون الوساطة لتسوية النزاعات المدنية رقم 12 لسنة 2006، حيث استحدث هيكل للوساطة داخل المحكمة يسمى (إدارة الوساطة) يتولى عمليات الإشراف و المتابعة للإجراءات الخاصة بالوساطة.¹ التي يقوم بها القضاة المختارين من قبل رئيس محكمة، أي أن إدارة الوساطة تعيين الوسطاء من قبل القائمة الموجودة لديهم و هم قضاة داخل المحكمة تلقوا تدريباً على أعمال و مهارات الوساطة.

ب- الوساطة الغير قضائية

يقوم بها أشخاص من خارج جهاز القضاء : موثقين، محضرين محامين، أشخاص متقاعدين خبراء مرقبين في مجالات تخصصية معينة كالجمعيات مثلاً، و هو ما اخذ به المشرع الجزائري في قانون الإجراءات المدنية و الإدارية و كذا المشرع الفرنسي.

و يتولى جهاز القضاء عرض الوساطة على أطراف النزاع المودع لديه و يعين الوسيط من قائمة الوسطاء المعتمدين أو من خارج القائمة و يحال النزاع إلى الوسيط الخاص للقيام بمهمته و هكذا يقدم له كل طرف من أطراف النزاع خلال مدة لا تتجاوز 15 يوماً من تاريخ إحالة مذكرة تتضمن ملخصاً لإدعاءاته أو دفوعه، مرفقاً بها أهم المستندات التي يستند إليها و لا يتم مبادلة هذه المستندات بين أطراف النزاع.²

1- ولد شيخ شريعة الطرق البديلة لحل النزاعات، محاضر الصلح و الوساطة كسندات تنفيذية وفق قانون الإجراءات المدنية و الإدارية الجزائري، المجلة النقدية للعلوم القانونية و العلوم السياسية، كلية الحقوق جامعة مولود معمري، تيزي وزو، سنة 2012، عدد 2 ص 91 و ما بعد.
2- بربرارة عبد الرحمان، شرح قانون الإجراءات المدنية و الإدارية، الطبعة الثالثة مزيد و منقحة، دار البغدادي لطباعة و النشر و التوزيع، الجزائر، 2011، ص 532.

الفرع الثاني : دوافع اللجوء إلى الوساطة القضائية كبديل لفض النزاعات

تعتبر الوساطة القضائية طريقا بديلا لحل النزاع و على هذا الأساس فهي تتميز بجملة من الخصائص يمكن إجمالها فيما يلي:¹

أ- تخفيف العبء على القضاء

تتميز الوساطة عن المفاهيم المشابهة لها في عدم ارتباطها بأطول محاكمات و شكليات طويلة معقدة بل أنها وسيلة جد سهلة تهدف للوصول إلى نتائج مرضية للنزاع و ترضى جميع الأطراف.

حيث يبقون على حالتهم الطبيعية من الرضا و الاطمئنان و هذا لخلاف ما يحدث في النزاع القضائي حيث أن معظم المرافعات التي تدور أثناء سير الدعوى تكون عكس ذلك، حيث يحاول وكيل كل فريق من الفريقين المتنازعين من توجيه الأدلة لتأتي ضمن مصلحة فريق الخصم أما في الوساطة الأمر مختلف حيث يركز الأطراف جميعا بمساعدة الوسيط على القضايا الرئيسية يحاولون معا إيجاد حل عملي لنزاعاتهم.

ب- السرية و المرونة و السرعة في الإجراءات.

من خصائص الوساطة إنها تتضمن نصيبا من السرية بين الأفراد و الحرص على عدم نشر كل ما يتعلق بالنزاع و شرط السرية يجب أن يكون باتفاق الوساطة أن يعتمد أطراف الاتفاق بأن يحافظ على الوساطة و اجراءاتها بالمرونة و السرعة و اختصار الوقت حيث باتت السرعة تشكل سمة من سمات العصر الحديث و لا شك أن العدالة البطيئة في إنكار للعدالة لذلك نجد أن عملية الوساطة تختم و بشكل كبير هذا الاتجاه و يظهر ذلك من خلال تحديد المشرع للمدة التي تنجز في ظرفها الوساطة.

¹ -بتسييم بوجمعة: النظام القانوني للوساطة القانونية، الدراسة في القانون المقارن، مذكرة ماجستير كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة تلمسان (2011/2012، ص 26)

ج- قلة التكاليف

انطبقت و لفترة مضت من الزمن مبدأ مجانية الاستفادة من خدمات المرافق العامة على مرفق القضاء فكانت الدولة تتحمل تكاليف الحماية القضائية للمتقاضين و ذلك بتكبتها تكاليف التبليغ و التنفيذ و غيرها و لم تلزم المتقاضين إلا برسوم رمزية تقاديا للتعسف في استعمال الحق في لتقاضي.¹

ولكن في وقتنا تغير الأمر و كأن مرفق القضاء مسته الليبرالية شأنه النظام الاقتصادي، فأصبحت الحماية القضائية مكلفة جدا و لا ندري إلى ما يعود سبب ذلك، و من ثم حث المتخصصين بطريقة غير مباشرة على التصالح، أم أن تطوركم و نوع النزاعات و تخصصها حتم على القائمين على هذا القطاع، عقبه بتفعيل دور الأعوان القضائيين و مهما كان السبب فان الأمر أصبح مرهقا للمتقاضين من عدة جوانب كتحمل تكاليف التبليغ و التنفيذ باعتبارها أيضا مرهقة مما جعل اللجوء إلى الوساطة كطريق بديل لإيجاد حل لنزاعه بطرق قانونية و بأقل تكلفة.

د- الحفاظ على العلاقات الودية بين أطراف النزاع

تؤدي الوساطة إلى استمرار العلاقات الودية بين أطراف النزاع و تعتبر هذه الخاصية مهمة تتميز بها الوساطة حيث أنها توفر للمتخصصين الفرصة لاقتناء و عرض وجهات النظر و محاولة إزالة الإشكالات بين الأطراف و التوصل لحل يرضي الأطراف عن طريق تقريب وجهات النظر المساعدة و الخروج بمصلحة تزيل كافة الخلافات خلافا للقضاء الذي يفصل في النهاية الدعوى بانتظار طرف و خسارة الآخر بصدور قرار مولد عن قناعة و

¹ -يوشير محند امقران، " إجراءات التقاضي او الإجراءات المعرفلة للتقاضي " ، المحاماة ، مجلة المنظمة الوطنية للمحامين ناحية تيزي وزو، العدد 2009/08، صص7-24 ص 9.

رؤية المحكمة بالنزاع مما يؤدي إلى فقدان العلاقات الودية بين الأطراف و تولد الشحناء و البغضاء.¹

الفرع الثالث : نطاق الوساطة

ألزم المشرع الجزائري القاضي بعرض الوساطة على الخصوم في جميع النزاعات باستثناء قضايا شؤون الأسرة و القضايا العمالية و كل ما من شأنه أن يمس بالنظام العام، و قد استثنى المشرع الجزائري قضايا شؤون الأسرة و ذلك راجع لخصوصيتها، إلى أن المشرع اخذ بالصلح الذي يقوم به القاضي أثناء الخصومة بين الزوجين من جهة أخرى، و كذا إمكانية تعيين محكمين في هذا الميدان كما استبعدتها في قضايا العمالية لأخذه بمبدأ المصالحة القبلية أمام مفتش العمل إلا انه و في جميع القوات الأخرى فان عرض الوساطة ليس تلقائياً على القاضي، بل لابد ان يأخذ بعين الاعتبار مسألة النظام العام في الحسبان، فمثلا مسألة بطلان العقود أو السندات التي تمس بالنظام العام التي قررها المشرع بطلان مطلق فإن القاضي ليس ملزما في مثل هذه القضايا بعرض الوساطة على الأطراف، اما اذا كان الأمر يتعلق بفسخ العقد مثلا، فالفسخ ليس من النظام العام فعلى القاضي عرض إجراء الوساطة، و ان تقدير النظام العام يكون من اختصاص القاضي الذي يخضع فيه لرقابة المحكمة العليا.

كما نلاحظ ان المشرع الجزائري لم يستثنى القضاء الإستعجالي من عرض إجراء الوساطة و بحسب المادة 994 من قانون الإجراءات المدنية و الإدارية فعلى القاضي أن يعرض إجراء الوساطة، لكن ليس تلقائياً لأن درجة الاستعجال تختلف من قضية إلى أخرى.²

1- عروة عبد الكريم: المرجع السابق، ص 88.
2- بربارة عبد الرحمان، المرجع السابق، ص 525.

في حين ان قضاء الاستعجال بمفهوم المادة 303 من قانون الإجراءات المدنية و الإدارية فهو قضاء تدابير مؤقتة لا تمسه بأصل الحق" و اذا استثنى المشرع الجزائري قضايا شؤون الأسرة من مجال الوساطة فان هناك من التشريعات لأفراد التي أخذت بها كالمشرع الأمريكي و الفرنسي و الكندي.

كما يطرح التساؤل عن المادة الإدارية، فهناك من ذهب ان الوساطة غير مستبعدة في مجال النزاع الإداري، غير أن المشرع نص في عرض أسباب قانون الإجراءات المدنية و الإدارية ان الوساطة كحل بديل اتت لمسايرة تطورات القوانين القضائية.

كذلك ان قانون الإجراءات المدنية و الإدارية لم يستثنى الوساطة كحل بديل للنزاع لإداري كما فعل في باب التحكيم، اذا استثنى النزاع الإداري بصريح المادة 1006 في فقرتها الثانية بنصها: " لا يجوز الأشخاص المعنوية العامة ان تطلب التحكيم ما عدا في علاقاتها الاقتصادية او في إبطال الصفقات العمومية.¹

و هناك من ذهب عكس ذلك و استثنى النزاع الإداري من الوساطة باعتباره تمس بالنظام العام تطبيقا للمادة 994 من قانون الإجراءات المدنية و الإدارية و ما لمسناه في المجال العملي انه لا يتم عرض الوساطة في النزاع الإداري.

وعلى ضوء المادة 995 من قانون الإجراءات المدنية و الإدارية التي تنص على " تمتد الوساطة إلى كل النزاع أو جزء منه لا يترتب على الوساطة تخلى القاضي عن القضية و يمكنه اتخاذ أي تدابير يراه ضروريا في أي وقت"

لم يشترط المشرع استغراق الوساطة للنزاع، فإذا ثبت للقاضي انه يمكن للخصوم لاتفاق حول شق معين منه متى كان موضوع النزاع قابلا للتجزئة فله ان يعين وسيط يتولى التوفيق لبتهم في هذا الشق و يتبع الإجراءات العادية للخصومة فيما يخص باقي أجزاء

1 -عروة عبد الكريم، المرجع السابق، ص ص 91، 92.

النزاع كأن يتضمن موضوع الدعوى المطالبة باستعادة العين المؤجرة مع بدل الإيجار المتأخر، و اللجوء إلى الوساطة لا يكن على يد القاضي عن النزاع ان ولايته بالنسبة للقضية قد انتهت بل يستمر القاضي في متابعة مجرياتها و له في ذلك سلطة واسعة لاتخاذ جميع التدابير التي يكون من شأنها المساهمة في حل النزاع فيتدخل و بأمر وفق ما يراه مناسباً و من اجل ضمان تنفيذ الوساطة في وقت معين دون إهمال و لا تهاون قيد المشرع الوسيط بزمن معين و هو ثلاثة أشهر على الأكثر قابلة للتجديد مرة واحدة بطلب من الوسيط عند لاقتضاء شريطة موافقة الخصوم فإن لم يتمكن الخصوم خلال الفترة من الوصول إلى حل يعاد السير في الخصومة كما هو مقرر في الإجراءات.¹

و ما تجدر الإشارة أن الوساطة حل يلجأ إليه بموافقة الخصوم و لا تعني الموافقة عليها بحكم الوسيط في النزاع بل يبقى رهن موافقة الخصوم على كل إجراء يتم اتخاذه و هذا ما يثبتته اشتراط موافقة الخصوم على التجديد حسب المادة 996 : لا يمكن تجاوز مدة الوساطة ثلاثة أشهر و يمكن تجديدها لنفس المدة مرة واحدة بطلب من الوسيط عن الاقتضاء و بعد موافقة الخصوم"

المطلب الثاني : إجراءات الوساطة و آثارها

تبدأ إجراءات الوساطة بعرضها على الخصوم ثم الأمر بتعيين الوسيط القضائي في حالة الموافقة عليها و بعدها يجتمع بهم هذا الأخير في جلسات بغرض دفعهم لإيجاد حل للنزاع لذا سوف نتطرق في (الفرع الأول) الإجراءات الوساطة ثم آثار الوساطة (الفرع الثاني).²

¹ عروة عبد الكريم، المرجع السابق، ص 92.

² زيري زهية، الطرق البديلة لحل النزاعات، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في قانون المنازعات، جامعة مولود معمري تيزي وزو، تاريخ المناقشة 2015/05/07 ص 50-53.

الفرع الأول: إجراءات الوساطة

أولاً: عرض الوساطة على الخصوم

يشكل عرض الوساطة على الخصوم مرحلة جديدة من مراحل النزاع وفق نظام الطرق البديلة لحل المنازعات جعل المشرع الجزائري مهمة هذا العرض منوطة للقاضي و على ذلك يستوجب أداء هذه المهمة أن يكون موضوع الوساطة معروضا أمام القضاء المختص وفق إجراءات رفع الدعوى المنصوص عليها في قانون الإجراءات المدنية و الإدارية.

و لم يكتفي المشرع في تنظيمه للوساطة بأن جعل عرضها أمرا داخلا في وظيفة القاضي بل طبع على هذا العرض طابع لا لنراضييه و المتمثل في أن القاضي ملزم متى ما طرح أمام نزاع مدني بعرض الوساطة على الخصوم وفق ما جاء في نص المادة 994 الفقرة الأولى من قانون الإجراءات المدنية و الإدارية التي جاء فيها ما يلي: " يجب على القاضي عرض إجراء الوساطة على الخصوم في جميع المواد بالاستثناء قضايا شؤون الأسرة و القضايا العمالية و كل من شأنه أن يمس بالنظام العام".

ثانياً : تعيين الوسيط

يأخذ الوسيط تعريفه من الدلالة اللغوية للمصطلح بمعنى التوسط و الاعتدال و قد يكون التوسط بمعنى الحياد بين المتضادين أو الحسب في قومه أو المتوسط بين المتخاصمين أما في الاصطلاح فهو شخص يتولى مهمته التوفيق بين مصلحتي الجاني، و المجني عليه أو هو الشخص الذي يتعين ان تتوفر فيه شروط معينة تمكنه من القيام بمهمة التوفيق بين مصلحتي الجاني و المجني عليه.

لم يعطي المشرع الجزائري تعريفا دقيقا للوسيط، إلا انه حدد آلية اختاره و مما تقدم تعريف الوسيط في منازعات المدنية على انه " شخص الذي تتوفر فيه الشروط معينة تمكنه

من القيام بمهمته تمكنه من القيام بالتوفيق بين المصلح المتعارضة للأطراف في النزاعات المدنية" ولقد جاء¹ المرسوم التنفيذي رقم 09-100 المؤرخ في 10 مارس 2009 المتضمن تحديد كفاءات تعيين الوسيط القضائي و هي :

1- **حسن السلوك و الاستقامة** : بما في ذلك عدم تعرضه إلى عقوبة عن جريمة مخلة بالشرف او حكم عليه بسبب جنائية أو جنحة بالاستثناء الجرائم الغير العمدية أو حكم عليه كمسير مناجل جنحة الإفلاس و لم يرد الاعتبار و هذا (يثبت عن طريق شهادة السوابق العدلية و بعد إجراء مختلف التحريات من المصالح الأمنية المختصة² وان لا يكون ضابطا عموميا و يقع عزله، أو محاميا شطب اسمه أو موظفا عموميا عزل بمقتضى إجراء تأديبي.

2- **الأهلية للنظر في المنازعات المعروضة على الوسيط** : و الأهلية هناك تثبت الإنسان إلا بجملة مقاييس لا يمكن تصورها إلا في الأمور التالية: الكفاءة و القدرة على حل مختلف النزاعات من اجل تسويتها بالنظر لمكانتهم الاجتماعية و إمكانية الحياة على تكوين عالي في بعض التخصصات، خاصة القانون منها، طالما أن النزاع مطروح على العدالة لينظر فيه قانونيا- الخبرة التي تعني مهنة الوسيط في إدارة ملفات الوساطة المعروضة عليه (فنيات الاستقبال الفردي و الجماعي) و كفاءات التعاطي مع مختلف الأمزجة الخاصة بالمتنازعين و الأساليب السهلة في توصيل الأفكار المتعلقة بالموضوع المدروس من مختلف جوانبه الواقعية و القانونية و الإدارية...الخ)

3- **الحياد و الاستقلالية في ممارسة الوساطة** : و ذلك بأن يكون الوسيط غير مائل لا يمينيه و لا تيسره لفائدة أي طرف ، أو ضد الطرف الآخر وهو لأجل ذلك يجب أن يكون أميناً و مخلصاً في عمله (حسن النية يخشى ربه فيما هو موكول إليه ، و غير آبه بأي ضغط قد يمارس عليه من الغير ، أيا ما كانت طبيعة ذلك الضغط و متصدره، مستقبلاً فيما

¹ -مرسوم تنفيذي رقم 09-100 المؤرخ في 10 مارس 2009 المتعلق بتعيين الوسطاء القضائيين في الجزائر، جريدة رسمية، عدد 16، الصادر بتاريخ 15 مارس 2009.

² -الأخضر قوادي، الوجيز الكافي في إجراءات التقاضي، دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع، الجزائر، 2011، ص ص 114 ، 115.

يفعل عن غيره، بأن لا يكون ذي فائدة خفية أو ظاهرة مع احد الخصوم، أو ذي خصومة سابقة معه، أو قريبا له.

يتم تعيين الوسيط من قبل القاضي من بين قائمة الوسطاء القضائيين على مستوى كل مجلس قضائي و ذلك بحسب طبيعة النزاع المعروض عليه، وبمجرد صدور أمر القاضي بتعيينه يقوم أمين الضبط بتبليغ نسخة منه للخصوم و يقوم الوسيط بإخطار القاضي بقبول مهمة الوساطة دون تأخير طبقا للمادة 1000 من قانون الإجراءات المدنية و الإدارية "بمجرد النطق بالأمر القاضي بتعيين الوسيط ، يقوم أمين الضبط بتبليغ نسخة منه للخصوم و يكون إخطار الوسيط بقبول مهمة الوساطة كتابيا" و يتضمن أمر تعيين الوسيط لمدة الوساطة و هي مدة محددة بثلاثة أشهر قابلة للتجديد لنفس المدة مرة واحدة بطلب من الوسيط عن لانقضاء بعد موافقة أطراف الخصومة و ذلك وفقا لما جاء في مادة 995 من قانون الإجراءات المدنية و الإدارية.

لا يمكن أن تتجاوز مدة الوساطة ثلاثة أشهر يمكن تجديدها لنفس المدة مرة واحدة بطلب من الوسيط عند لاقتضاء بعد موافقة الخصوم، و هذه المدة أخذت بها معظم التشريعات منها الفرنسي و الهولندي، و لقد جاء المشرع إلى تحديد مدة الوساطة تحقيقا بهدف من أهداف الوساطة وهي السرعة في فصل النزاعات و هذا بالتحديد يمنع الخصوم من التعسف و الإطالة و الإضرار بعضهم البعض، حتى لا تكون الوساطة مجالا لتماطل التي تقتل روح العدالة، فهي مدة محدودة و معقولة و ذلك و بتجربة بينت إن اغلب القضايا التي عرضت على الوساطة لم تتجاوز مهلة ثلاثة أشهر للوصول إلى اتفاق أو فشل.³

³ - عبد الرزاق السنهوري، الوسيط في شرح القانون المدني، الجزء الخامس، المجلد الثاني، دار الأحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، د س ن ص 620.

و بعد موافقة الوسيط لإجراءات الوساطة يقوم باستدعاء الأطراف لأول لقاء تتطلق عندها عملية الوساطة و يباشر المهمة المسندة إليه من تلقي وجهة النظر كل طرف في القضية و سماع كل من يمكن سماعه و محاولة التوفيق بين وجهات النظر.

ج-محضر الوساطة

عند انتهاء الوسيط من مهمته، ما لم تنته من القاضي تلقائيا أو بطلب من الخصوم يخطر الوسيط القاضي الأمر بالوساطة كتابيا بما توصل إليه الخصوم من اتفاق أو عدمه و في حالة ما إذا تم لاتفاق فان الوسيط يحرر محضرا يضمن محتوى الاتفاق و يوقعه هو و الخصوم طبقا لنص المادة 1003 من قانون الإجراءات المدنية و الإدارية التي جاء فيها:

"عند انتهاء الوسيط لمهمته يخبر القاضي كتابيا بما توصل إليه الخصوم من اتفاق أو عدمه و في حالة الاتفاق يحرر الوسيط محضرا يضمنه محتوى الاتفاق و يوقعه الخصوم"⁴.

و ترجع القضية للجدول في التاريخ المحدد في امر تعيين الوسيط القضائي، مرفقا لنص المادة 1003 فقرة 03 من قانون الإجراءات المدنية و الإدارية التي تنص على ما يلي :

" ترجع القضية امام القاضي في التاريخ المحدد لها مسبقا.

و في حالة الاتفاق يحرر الوسيط محضرا يضمنه محضر الاتفاق و يوقعه الخصوم و يودع المحضر لدى أمانة الضبط ، و يتولى أمين الضبط مهمة استدعاء الوسيط و الخصوم للجلسة أما عن طريق البريد المضمن أو بتسليمه إليه عند حضوره إلى أمانة الضبط مقابل وصل استلام الاستدعاء، مع العلم أن القضية لا تعتبر قد خرجت من الجدول بل أنها مؤجلة و بالتالي يقوم أمين الضبط بتمرير ملف القضية إلى الجلسة بعد استدعاء

⁴ -عبد الرزاق السنهوري، مرجع سابق، ص 621.

الأطراف، و نفس الأمر إذا لم يتم الاتفاق على حل فان القضية ترجع للجدول، و يتواصل فيها التقاضي بالإجراءات العادية.

د-رقابة القاضي للوساطة

تعيين الوسيط لا يعني تخلي القاضي عن القضية و يمكن اتخاذ أي تدابير يراها مناسبة و ضروريا في اي⁵ وقت ممكن و ذلك لنص المادة 995 فقرة 2 من قانون الإجراءات المدنية و الإدارية و يبقى القاضي متمتعا بجميع صلاحياته و سلطاته أثناء تسير الوساطة حيث يراقب سيرها و يتخذ التدابير اللازمة لتسهيل مهمة الوسيط، غير انه ليس له إصدار حكم في موضوع في هذه الحالة إذ يتابع نتيجة الوساطة و يراقب مدى مطابقة لاتفاق للنظام العام.

و تظهر رقابة القاضي للوساطة من خلال التحري لتعيين الوسيط فعليه ان يعينه حسب طبيعة و نوع كل قضية و مراعاة المؤهلات التي تتماشى مع موضوع النزاع، و كذا لا يعين وسيط به حالة من حالات التقاضي المنصوص عليها في المادة 11 من المرسوم التنفيذي رقم 09-1000 المتعلقة بما كان الوسيط له مصلحة شخصية في النزاع أو له قرابة أو مصاهرة مع احد أطراف النزاع أو انه له صداقة أو عداوة مع احد أطراف الخصومة.

كما يظهر ذلك دور القاضي من خلال الرقابة التي يبسطها على الاتفاق الذي يتوصل إليه الخصوم و مدى مطابقته للنظام العام، فلا يمكن له المصادقة عليه.

الفرع الثاني : آثار الوساطة

تتلخص آثار الوساطة بوجه عام في إنهاء النزاع بصورة باتة بين الأطراف بمجرد توقيعها على الاتفاق الذي توصلوا إليه و تصديق المحكمة عليه.

⁵ -علاء ابريان، الوسائل لحل النزاعات التجارية، دراسة مقارنة، منشورات الحلبي لبنان، 2008، ص 25.

و قد عالجت هذه الآثار المادة 1004⁶ من قانون الإجراءات المدنية و الإدارية بحيث أنها من الأمر المتضمن المصادقة على محضر الاتفاق سندا تنفيذيا إذ تنتهي الوساطة كقاعدة عامة عند انتهاء الوسيط من مهمته الا انها قد تنتهي بتدخل من القاضي بإنهائها بطلب من الوسيط او الخصوم او من تلقاء نفسه اذ تبين له استحالة السير الحسن لها و يترتب عند الانتهاء من عملية الوساطة عدة احتمالات.

أ- نجاح الوساطة

يؤدي نجاح الوساطة و وصول الأطراف إلى اتفاق و حسم النزاع في مجمله او في جزء منه⁷ و في كلتا الحالتين يقوم الوسيط بتحرير محضر يضمنه محتوى الاتفاق و يوقعه رفقة الخصوم ثم ترجع القضية أمام القاضي في تاريخ المحدد لها سلفا طبقا لما جاء في الفقرة الثانية من المادة 1003 من قانون الإجراءات المدنية و الإدارية، ليتم المصادقة على محضر لاتفاق بموجب أمر غير قابل لأي طعن و يعد محضر الاتفاق سندا تنفيذيا يقبل التنفيذ الجبري وفقا لما جاء في المادة 1004 من نفس القانون، و تبرير ذلك أن القاضي في مادة الوساطة كما رأينا لا يشرف بنفسه على الإجراءات خلاف للصلح القضائي لذلك لا بد من صدور أمر قضائي ينهي الخصومة بالتصديق على محضر الوساطة.

إن اعتبار الأمر القضائي بمثابة حكم قطعي غير قابل للطعن هو أمر منطقي، لأن هذا الأمر يتضمن اتفاقية توصل إليها الأطراف بإرادتهم المشتركة لا تقبل القول إن هناك ظلم أو خطأ أو إجحافا في الحق ليستلزم المراجعة، و أن التخصيص بخلاف ذلك يكون إفراغا للوساطة من هدفها و غايتها.

⁶ -تنص المادة 1004 من قانون رقم 08-09 السالف الذكر، "على أن يقوم القاضي بالمصادقة على محضر الاتفاق بموجب أمر غير قابل لأي طعن و يعد محضر الاتفاق سندا تنفيذيا".
⁷ -تنص المادة 995 سالف الذكر على ما يلي: "تمتد الوساطة إلى كل النزاع أو جزء منه".

إنّ مصادقة القاضي على اتفاقية التسوية لا تنصب على بنودها و ما توصل إليه الأطراف، و إنما تنصب على عدم مخالفتها للنظام العام و الآداب العامة و أنها لا تتعلق بقضايا شؤون الأسرة و القضايا العمالية و بالتالي يحق للقاضي عدم المصادقة عليها في هذه الحالة.⁸

ب- فشل الوساطة

إنّ فشل الوساطة يعيد للمتازعين إلى المسلك الذي حاولا تجنبه منذ البداية إلا و هو الطريق القضائي الذي ينهي النزاع بحكم، يمكن أن يخضع لطرق الطعن أمام الجهات القضائية العليا إلى أن تصدر قرار قضائي نهائي يلزم الأطراف بتنفيذه هذا القرار كان بإمكانهم أن يصدره، قد يكون عدم نجاح مسعى التسوية الودية راجع إلى : أما بسبب تعذر الوصول إلى اتفاق او سبب إنهاء الوساطة أو عدم متابعة إجراءات الوساطة من طرف الخصوم.

1- **تعذر الوصول إلى اتفاق:** انّ الوصول إلى اتفاق أو عدم الوصول إلى إتفاق يعيد المتازعين إلى المسلك الذي حاولا تجنبه منذ البداية و هو القضاء حيث يستأنف من جديد إجراءات الخصومة القضائية و التي تنتهي بصدور حكم قضائي يخضع للطعن فيه امام الجهات القضائية العليا.

2- **عدم متابعة إجراءات الوساطة من طرف الخصوم :** ان لم يتضمنه القانون الجديد حالة عدم توصل الأطراف إلى حل ودي نتيجة إهمال متابعة إجراءات الوساطة من طرف الخصوم سواء بعدم الحضور الى الجلسات او انعدام الجدية، فكان من الأجدر على المشرع فرض جزاء على الطرف المتغيب يتمثل في غرامات⁹ حتى لا يستعمل مثل هذا السبب في إطالة امدّ النزاع و المماطلة في الوصول إلى تسوية فعل إجراء الذي يهدف أساسا إلى حل النزاع في وقت قصير دون إطالة.

⁸ -بربارة عبد الرحمان، مرجع سابق، ص 531

⁹ -علاء أباريان، مرجع سابق، ص 52.

ج- محضر لإتفاق كسند تنفيذي

1- بالنسبة لأمر المصادقة على محضر الإتفاق : يلاحظ المشرع على كون المصادقة على محضر الاتفاق تتم بموجب أمر قضائي، و ليس بموجب حكم قضائي فاستعمل مصطلح امر بدل حكم و لم يرد تلقائيا او بمحض الصدفة بل لأداء معنى دقيق واجب الوقوف عنده.¹⁰

و مفاد ذلك ان إرادة الأطراف قرروا معا، بموجب اتفاقهم على حل معين للنزاع القائم بينهم بغرض إنهائه، فهم بما فعلوا قد فعلوا في النزاع بكل طوعية و راحة ضمير لذلك فأصل الحق محسوم فيه من قبلهم و لا دخل فيه للقضاء و كل ما على هذا الأخير إصدار إجراء للمصادقة على ما اجتمعت عليه إرادتهم دون التوغل في العرفي القانونية المتفق عليها و لا يمكن تصور ذلك سوى في الأوامر القضائية لأن الأوامر القضائية تتعلق أصلا بالدعوى لإستعجالية، التي لا يمكن ان تكون اصول الحقوق موضوعا لها.

اما الأحكام القضائية فهي تنفيذ معنى الفصل في النزاع القائم و لا يمكن القول بان المصادقة تتم بموجب حكم لأنه لا يمكن تصور ما حكم فيه الأطراف باجتماع تبيينهم، ان يكون موضوع حكم اخر تصدره المحكمة ، و اذا تصورنا قيام القاضي قسم معين بمحكمة ما بإصدار حكم يتضمن المصادقة و القول بان المحكمة حكمت بالمصادقة، فهو خطأ، لأنه مخالفة صريحة معلوم من القانون بنص صريح.

2- بالنسبة لعدم جواز الطعن في الأمر المتضمن المصادقة على محضر الإتفاق:

الأوامر القضائية، اصلا ذات طابع مؤقت لأنها تتعلق بمسائل اجرائية و لا تتعلق بالمراكز القانونية و اصل الحقوق، اي مواضيع الدعاوي و من ثمة ، لو ما كان موضوع الدعوى محسوم باتفاق مبين على إرادات لأطراف، فان المشرع الجزائري مرتب ما بين على عنصر الرضا في عقد رضائي يسعى بمحضر الإتفاق، عدم جواز الطعن فيه.

¹⁰ -الأخضر قوادري، مرجع سابق، ص 154.

و يلاحظ بان المشرع أشار إلى عدم قابلية الطعن في الأمر المتضمن المصادقة على محضر لاتفاق بصورة مطلقة دون تحديد لأي أنواع الطعن ، و هو ما يعني بأن الأمر المذكور لا يقبل أي طعن من طرف الطعن العادية و هي : (المعارضة التي عادة ما تتعلق بالأحكام الغيابية و الاستئناف) أو غير العادية : و هي (الطعن بالنقض و اعتراض الغير الخارج عن الخصومة و الالتماس إعادة النظر)

3- محضر الإتفاق كسند تنفيذي :

حدد المشرع الجزائري السندات التنفيذية بالمادة 600 من قانون الإجراءات المدنية و الإدارية في 13 سندا، منها محاضر الإتفاق المؤشر عليها من طرف القضاة و المودعة بامانة الضبط و تسري لتنفيذه الإجراءات المعهودة المتعلقة بتنفيذ بقية السندات كما تتضمنها قانون الإجراءات المدنية و الإدارية، بالنسبة لكل المواد التي تمتد إليها إجراءات الوساطة القضائية¹ لذلك فان محضر الإتفاق الصادر عليه بامر قضائي، الذي يصبح سندا تنفيذيا بجعل النزاع محسوم بصفة دائمة و يكون تنفيذه سهلا و ممتعا، لأن ما ينفذ يتعلق موضوعه بمراكز قانونية معينة و محددة متفق عليها بين الطرفين اتفاقا محسوما بينهما.

1 - الأخضر قوادري، مرجع سابق، ص 155.

الفصل الثاني

المقاربة بين الصلح و الوساطة

الوساطة و الصلح وسيلتان أخضعهما القانون 09/08 لسلطة القضاء تتم إجراءاتهما تحت رقابة القاضي، فهو من يحدد الوسيط و يعين مهامه و ينهيها ، أما الصلح فالقاضي من يباشر و في كلتا الحالتين، فان القاضي هو من يقضي الطابع التنفيذي عليهما في حال كان ايجابيين قد أفضيا حل النزاع.

و لعل هذان الإجراءات يتمتعان بمجموعة من أوجه المقاربة و الشبه المتمثلة في أن إجراء الصلح و الوساطة كلاهما له اثر منهي للخصومة ، اذا ما تم نجاحها بالإضافة إلى أنهما يمثلان سند تنفيذي و كلاهما لهما نفس حجية الحكم القضائي و رغم هذه المقاربة (المبحث الأول) إلى أن يبقى هذان الإجراءات يتمتعان بمجموعة من أوجه الاختلاف. (المبحث الثاني).

المبحث الأول: أوجه التشابه بين الصلح و الوساطة

يلتقي كل من الصلح و الوساطة القضائيان باعتبارهما من الطرق البديلة لحل النزاعات في عدة نقاط يتشابهان فيها و هو ما سنتناوله في هذا المبحث، حيث سنتطرق إلى الصلح و الوساطة باعتبارهما من الطرق البديلة لحل النزاعات (مطلب أول) ، ثم نتناول إنهاء الصلح و الوساطة للنزاع القائم (مطلب ثان) .

المطلب الأول: الصلح والوساطة من الطرق البديلة لحل كل النزاعات:

يلتقي الصلح والوساطة في أن كليهما من الطرق البديلة لحل النزاعات قوامهما توافق إرادة أطراف النزاع، انعدام الاتفاق يؤدي إلى انعدام الصلح والوساطة فكل منهما يخضع للأحكام العامة للعقد بين الرضائية ومحل وسبب (فرع الأول) كمابعد كل منهما أداة لحسم النزاع القائم بين الأطراف بعد الاتفاق والتأكيد عليه في المحضر (فرع ثان).

تطرق المشرع الجزائري إلى الطرق البديلة لحل النزاعات في القانون 08-09 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية وذلك في الكتاب الخامس الذي عنونه بـ «الطرق البديلة لحل النزاعات» وذلك في الباب الأول : «في الصلح والوساطة» فتناول الصلح في الفصل الأول وخصص له أربع مواد من المادة 990 إلى المادة 993، وتناول في الفصل الثاني الوساطة وخصص لها 12 مادة من المادة 994 إلى المادة 1005 ،ورغم أنه لم يعرف

الطرق البديلة إلا أنه فصل في إجراءاتها والأحكام الخاصة بكل نوع وتستشعر من ذلك أن المشرع الجزائري أراد أن يساير التطورات التي عرفتها وتعرفها المجتمعات في القضاء ورغم أنه استعمل مصطلح طرق «بديلة» مما يوحي بأنها غير قضائية و هو أمر غير صحيح بل هي إجراءات تتم بواسطة القضاء وتحت إشرافه ورقابته وليست خارجة عن سلطته واختصاصه ولهذا كان هناك من يرى من الأفضل أن يختار المشرع الجزائري مصطلح آخر كالرضائية أو التفاوضية أو الاتفاقية.... إلخ .

ومن هذه الطرق الصلح والوساطة اللذان يعتبران طريقان رضائيان يتمان بواسطة القضاء وتحت إشرافه و رقابته، فالقاضي هو القائم دون سواه على الصلح القضائي فيبسط سلطته ويراقب إجراءاته وله سلطة تقدير الوقائع وتكييف القانوني الصحيح ، وكذلك الأمر بالنسبة للوساطة حيث يعرضها على الخصوم وفي حالة قبولهم لها يعين لهم وسيطا يقرب وجهات النظر بينهما بغرض النزاع الواقع بينهما.

وقد اجتهد بعض شراح القانون في إعطاء مفهوم للطرق البديلة فمنهم من ذكر بأنها «مجموعة من الإجراءات غير محددة لحل النزاعات» وهناك من عرفها « بأنها مجموعة تهدف إلى حل النزاع بطريق غير قضائي ليس بالضرورة تدخل أو مساعدة من شخص ثالث محايد يسعى إلى مساعدة الأطراف بغية الوصول إلى حل النزاع». وهذا التعريف الأخير قد يتفق مع مضمون مصطلح الطرق الرضائية لأنها- أولا وأخيرا- نابعة عن إرادة الأطراف فاللجوء إليها رهين بالحصول على رضائهم، وبذلك فمن غير الصحيح وصفها بأنها طرق غير قضائية لحل النزاع لأنها تتم بواسطة القضاء خاصة بالصلح والوساطة.¹

الفرع الأول: كل من الصلح والوساطة يقومان على مبدأ الرضائية .

يقوم كل من الصلح والوساطة على مبدأ التراضي عند عرضهما على الخصوم قبل مباشرة الإجراءات فبالنسبة للصلح يعتبر التراضي الركن الأول و الأساسي لقيامه، فلا بد من تراضي طرفي النزاع أولا لقيام ركن التراضي ثم التأكد من صحة تراضيهما بتوفر الأهلية اللازمة لإبرام عقد الصلح و سلامتها من عيوب الرضا . فعقد الصلح من عقود التراضي وهو

¹د محمد الصالح روان، الصلح و الوساطة باعتبارهما طرقا قضائية- أ نموذجا- ، جامعة العربي بن مهيدي- أم البواقي- الجزائر، مجلة العلوم القانونية و السياسية مجلد 09، العدد 2 ص ص 493، 494 .

لا يشترط فيه شكل خاص إلا إذا شمل إنشاء أو تعديل حقوق واردة على العقارات أو غيرها من الأشياء التي يجوز رهنها رسميا ففي هذه الحالة وجب إبرامه كتابة وخارج هذا الإطار يكفي لقيامه توافق إرادتي المتصالحين لانعقاده أي أنه ينعقد بمجرد تبادل الإيجاب والقبول وتطابقهما أي توافق الإرادتين حول ماهية ونوع النزاع وتعيين الحقوق محل التنازل المتبادل من المتصالحين وكافة بنود وحدود عقد الصلح.²

ويُعد عقد الصلح ملزم للجانبين فإذا تنازل أحدهما عن جزء من إدعائه قابله تنازل الطرف الآخر عن جزء مما يدعيه أو بمقابل آخر يسمى "بديل الصلح"، وهكذا يحسم النزاع بالتنازل المتبادل لكلا الطرفين عن إدعائهم، في حين يبقى الجزء غير المتنازل عنه محل نزاع قائم بين الطرفين .

كما لا يكفي قيام الصلح بإرادة منفردة، بل وجب تطابق إرادتين للانعقاد³ كما يمكن لأحد الأطراف أن يوكل غيره لإبرام الصلح عملا بنص المادة 574 من القانون المدني التي تفرض في هذه الوكالة أن تكون خاصة لأن الصلح ليس من أعمال الإدارة وبالتالي لا يجوز للوكيل بالخصومة أن يبرم صلحا مع الخصم إلا إذا كان قد نص على ذلك صراحة في الوكالة بالخصومة .

كما يشترط في الرضا بالنسبة للصلح أن يكون صادرا عن شخص تتوفر فيه الأهلية اللازمة لإبرام العقد، كما يجب أن لا يشوب إرادته عيب من عيوب الرضا، والأهلية تشترط في كل شخص معنوي أو طبيعي، فالمعنوي يتمتع بالأهلية في الحدود التي يعينها عقد إنشائه أو التي يقرها القانون، و عندئذ يصبح يتمتع بأهلية إبرام الصلح مثله مثل الشخص الطبيعي شريطة أن لا يتعلق الأمر بالحقوق الملازمة لصفة الإنسان أما الشخص الطبيعي فيتمتع بأهلية أداء التصرفات القانونية التي قد تكون كاملة أو ناقصة أو منعدمة ، بينما عديم أو ناقص الأهلية تطبق بشأنهم المادة 81 من قانون الأسرة : "من كان فاقداً الأهلية أو

²-عبد الرزاق أحمد السنهوري مرجع سابق ، ص 588

³-قرواز سمية -العارفي سليمة ، الصلح والوساطة القضائية كطرف بديلة كل النزاعات المدنية والإدارية ،مذكرة ماستر ، قسم القانون الخاص ،كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة ، سنة 2017-2018،ص 25

³-ظاهر بريك، عقد الصلح ، دراسة مقارنة بين القانون المدني والشريعة الإسلامية ،مذكرة ماجستير في العقود والمسؤولية ، كلية الحقوق والعلوم الإدارية جامعة الجزائر 2001-2002 ص 57

ناقصها لصغر السن ، أو جنون أوعته أو سفه، ينوب عليه قانونا ولي ،أو وصي أو مقدم طبقا لأحكام هذا القانون"⁴.

أما كامل الأهلية فهو من بلغ سن الرشد ولم يحجر عليه حسب المادة 40 من القانون المدني والمادة 86 من قانون الأسرة ،وهو بأحكام المادة 460 من القانون المدني : "يشترط في من يصلح أن يكون أهلا للتصرف بعوض في الحقوق التي يشملها عقد الصلح".

فهذه المادة لم تقتصر شروطها في الشخص المصلح تمتعه بأهلية التصرف، بل اشترطت أن تكون بعوض ذلك أنها اللازمة في عقود المعاوضة باعتبار الصلح من هذه العقود وليس تبرعاً.

ويكون عقد الصلح قابلاً للإبطال إذا شاب ركن الرضا أحد العيوب في كل من الغلط، التدليس، الإكراه والاستغلال ، كما أنه يسرى على عيوب الرضا في عقد الصلح ما هو مقرر في النظرية العامة للعقد عادة ما يتعلق بعيب الغلط، الذي هو كل تصور خاطئ للحقيقة يدفع الشخص للتعاقد⁵، حيث يتمتع هذا الأخير عن إبرام العقد ولو علم بها حيث تطرقت إليه المادة 465 من القانون المدني الجزائري "لايجوز الطعن في الصلح بسبب غلط في القانون" وهذا النص يعتبر استثناء من القواعد العامة التي تقضي بأن الغلط في القانون كالغلط في الواقع يجعل العقد قابل للإبطال ذلك أن الغلط في القانون هو الغلط في النتيجة المتوصل إليها عن طريق الصلح .

كذلك الحال بالنسبة للوساطة فهي تبدأ إجراءاتها بغرضها على الخصوم أولاً فيعرضها القاضي المطروح عليه النزاع ويدعوهم لإجرائها قد يتلقى قبولهم أو رفضهم،و قد يعرض عليهم الوساطة خلال مختلف مراحل التقاضي سواء كان ذلك في الدرجة الأولى أو في الاستئناف،ذلك أن المادة 994 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية جاءت بشكل عام حيث أن الخصوم قد لا يتفقون على الوساطة أمام المحكمة إلا أنهم قد يرضون بها أمام المجلس القضائي.

⁴-قانون رقم 84-11 المؤرخ 09 يونيو 1984، يتضمن قانون الأسرة ج ر عدد24، صادر في 12 يونيو 1984 معد و متمم.

⁵-زيري زهية -مرجع سابق، ص18ص62

من المستحسن عرض الوساطة في بداية الخصومة ، كما أن الوساطة إذ كانت اختيارية بالنسبة للمتقاضين إلا أنها تعتبر إجبارية بالنسبة للقاضي وإذا افترضنا أن الأطراف رفضوا القيام بها فعلى القاضي أن يشير في الحكم الصادر في النزاع إلا أنه قام بعرض الوساطة على الخصوم لكنهم رفضوا إجراءها⁶.

لابد على القاضي أن يتلقى قبول الأطراف في الوساطة فهذه الأخيرة ليست نابعة من إرادة القاضي و لا يمكن إجراءها إلا بعد حصوله على موافقة الخصوم والتأكد من قبولهم ، كما أن القانون يكتفي بوضع الالتزام العام على القاضي بعرض الوساطة على الخصوم فإن شاءوا أخذوا بها و إن أبوا كان لهم ذلك لذا فعليه و لو بشكل غير مقصود عدم الضغط على الأطراف لقبولها .

و في كل الأحوال فإن الوساطة حل يتم اللجوء إليه بموافقة الخصوم و هذه الموافقة لا تعني بالضرورة تحكم الوسيط في النزاع بل يبقى رهين موافقة الخصوم على كل إجراء يتم اتخاذه و هذا ما يثبتته اشتراط موافقة الخصوم على التجديد حسب المادة 996 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية "لا يمكن تجاوز مدة الوساطة ثلاثة أشهر و يمكن تجديدها لنفس المدة مرة واحدة يطلب من الوسيط عند الاقتضاء وبعد موافقة الخصوم".

كما أن رفض أحد طرفي النزاع لعرض الوساطة يعني أن هذه الأخيرة لن تقوم لها قائمة طبقا للمادة 2/994 التي تنص " إذا قبل الخصوم هذا الإجراء، يعين القاضي وسيطا لتلقي وجهة نظر كل واحد منهم ومحاولة التوفيق بينهم، لتمكينهم من إيجاد حل للنزاع".

و من خصوصيات الوساطة إمكانية تجزئة النزاع فيها إلى أجزاء وبالتالي اختصار الوساطة على جزء من النزاع دون غيره.⁷

⁶ عبد الرحمان بربارة، شرح قانون الإجراءات المدنية والإدارية، الطبعة الثالثة، منشورات بغدادية للطباعة و النشر و التوزيع، الجزائر، 2011 ص63.

² عدة الحدودية، الطرق البديلة لتسوية النزاعات الإدارية وفق القانون الجزائري مذكرة ماستر، قسم القانون العام ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، 2019، ص3.

³ قرواز سمية -العارفي سليمة ، مرجع سابق ص105.

⁷ يقاس فراس ، الوساطة كطريق بديل لحل النزاعات في قانون الإجراءات المدنية و الإدارية ، مقال منشور بمجلة المحكمة العليا- العدد الأول

2012، ص75-76 .

في الأخير نستنتج أن الرضائية هي الطريق الأمثل لحل الخصومات بدلا من فرض الأحكام أو القرارات من سلطة مؤهلة بعد طول الإجراءات في المخاصمة.

الفرع الثاني: كل من الصلح والوساطة أداة لحسم النزاع.

يقتضي اللجوء إلى الصلح و الوساطة باعتبارهما من الطرق البديلة لتسوية المنازعات بالطرق الودية.

فبالنسبة للصلح فأول مقوماته هو أن يكون هناك نزاع بين المتصالحين قائم أو محتمل و غير ذلك لا يعد العقد صلحا، فإذا حسم طرفان نزاعاً بينهما مطروح أمام القضاء كان هذا الصلح قضائياً « judiciaire » شريطة أن لا يكون قد صدر حكم نهائي في النزاع مع بقاء النزاع المطروح على القضاء فيكون هناك محل للصلح حتى مع صدور حكم في النزاع، ويكون هذا الحكم قابلاً للطعن فيه بالطرق العادية أو الطرق الغير عادية ، كما يجوز للطرفين الصلح على تنفيذ حكم نهائي غير قابل للطعن فيه أو على تفسيره فهو بذلك نزاع يجوز أن يكون محلاً للصلح .

كما يجوز للأطراف الصلح لتوقي نزاعاً محتملاً غير أنه في هذه الحالة يكون صلحاً غير قضائي « extra - judiciaire »⁸، فالعبرة دائماً وفي كل الأحوال هي وجود نزاع جدي أو محتمل و لو كان أحد الطرفين هو المحق وحقه واضح، فالعبرة ليست بوضوح الحق في ذاته بل بما يقوم في ذهن كل من الطرفين وبالتالي فالمعيار إذن هو معيار ذاتي محض.

كما يمكن لطرفين الصلح على نزاع في القانون و يكون صحيحاً لأن الغلط في القانون لا يبطل الصلح، المهم في هذا كله أن تكون لدى طرفي النزاع نية حسم هذا النزاع بإنهائه إذا كان قائماً أو بتوقيه إذا كان محتملاً.⁹

⁸ عبد الرزاق السنهوري، مرجع سابق، ج5، ص 558.

⁹ المرجع نفسه ، ص 510 .

ما ذكرناه سابقاً عن الصلح ينطبق على الوساطة فمن مقوماتها هي الأخرى ضرورة وجود نزاع قائم بين الأطراف و نستشعر ذلك عند قراءتنا للقانون رقم 08، 09 في فصله الثاني من الباب الأول من الكتاب الخامس فتجد أن المشروع الجزائري قد استخدم تعابير مثل "النزاعات" ، " الخصوم" ..الخ و هي مصطلحات لا تخطر إلا بعد رفع الدعوى القضائية أمام القضاء المختص للسّير في إجراءات الخصومة القضائية وبالتالي نستنتج أن لجوء طرفي النزاع إلى الوساطة في حالة نشوب نزاع بينهم، يرتبط بوجود منازعة قائمة وبالتالي فإن اتفاق طرفي النزاع مسبقاً على اللجوء إلى الوساطة لا يتم دون قيام النزاع بينهم ويمكننا أن نلخص هذه النقطة كما يلي:

يمكن أن يلجأ أطراف النزاع إلى الوساطة بعد رفع النزاع أمام الجهة القضائية المختصة وذلك بناءً على طلبهم أو باقتراح من القاضي و في هذه الحالة تسمى وساطة قضائية ، كما يمكنهم الاتفاق مسبقاً على تسوية نزاعاتهم المحتملة الوقوع مستقبلاً عن طريق الوساطة، وفي هذه الحالة يطلق على هذا النوع الوساطة الاتفاقية كل مافي الأمر أنه يتعين في الحالتين، نشوء نزاع لإعمالها. كما تقوم الوساطة على الطابع الإتفاقي الخالص للتسوية التي يتوصل إليها الأطراف فهي بذلك ليست حلاً قضائياً ينفذه القاضي (حكم ، قرار قضائي... إلخ).

ولا هي حلا من الحلول شبه القضائية كالقرارات التحكيمية في التحكيم مثلاً بل هي ببساطة يمكن وصفها بأنها عدالة الحوار بين أطراف النزاع القائم فالوسيط لا يملك امتلاك حق إصدار الأحكام أو فرض القرارات كما هو الشأن بالنسبة للقاضي أو المحكم بل يكفي بمساعدة الأطراف على التوصل بأنفسهم إلى تسوية توافقية للنزاع القائم بينهم ، تكفي أن تكون منصفة ومقبولة من طرفهم بالشكل الذي يكفل المحافظة على العلاقات و الروابط الودية القائمة بينهم شريطة أن لا تمس في جوهرها بالنظام العام وعندئذ لا غرابة في اعتبار الوساطة طريق بديل يقوم في أساسه على مبدأ سلطان إرادة الأطراف في إيجاد تسوية ترضيهم.¹⁰

¹⁰ عبد الرزاق السنهوري، مرجع نفسه، ص 511.

ومن المزايا المشتركة بين الصلح والوساطة أنهما طريقان رضائيان، فالخصوم يتراضون فيما بينهم على قبول الوساطة أو الصلح ولهم مطلق الحرية في رفضهما، متى عُرضت عليهم، كبديل لحل النزاع بينهما، و كل ما يتطلب منهم حسن النية، و إرادة تتجه لفض النزاع بشكل ودي، كما تتجسد الرضائية وبشكل فعلي حيث توفق الوساطة أو الصلح في فك النزاع بينهما، خاصة و أن لكل خصم مطلق الحرية في عرض وجهة نظره تفسيراته، بشأن النزاع، ومتى انتهت إلى نتيجة يأتي القضاء الذي كان مشرفا ومراقبا عليها ليصادق على ما أسفرت عليه الوساطة أو الصلح .

ومن المزايا أيضا تحقيق السرعة في حل المنازعات، فنظرا لما يشهده القضاء التقليدي من بطء في الإجراءات، وطول أمد النزاع إلى الحد الذي قد يؤثر على الخصوم فيدفعهم لترك خصومتهم، أو تنازل عن حقوقهم، و ما قد يؤدي ذلك إلى عدم الاستقرار في المعاملات، و فقدان الثقة في القضاء، شرعت هذه الطرق لتحقيق السرعة في حل النزاع بشكل توافقي، رضائي خاصة و أنها لا تخضع لإجراءات شكلية معقدة، من نشأها إطالة أمد النزاع أو تعريضها لطرق الطعن، فمثلا مدة " الوساطة " القصوى هي ثلاثة أشهر المادة 996 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية هذا بالإضافة إلى أن أحكامها نهائية غير قابلة لأي طعن.

كما تمتاز هذه الطرق بطابع السرية عكس القضاء التقليدي الذي يكون في جلساته علنية في الغالب الأعم من القضايا المعروضة عليه و أن أحكامه تصدر علنا، و باسم الشعب، و هي من المبادئ التي يقوم عليها النظام القضائي التقليدي طبقاً للمادة 07 من القانون 08-09 باستثناء ما تعلق بالنظام العام، ما تعلق بسرية التجارة كالعمال و المستثمرين الأجانب.

هذه الطرق من شأنها تحميل الخصوم، مسؤولية خصومتهم، وجعلهم مسؤولين على أن يجدوا هم بأنفسهم حلا يرضيهم، بدلا عن القضاء، فاشترك الخصوم في فض نزاعهم

11-خلاف فاتح، مكانة الوساطة في تسوية النزاع الإداري في القانون الجزائري أطروحة دكتوراه علوم في الحقوق، تخصص قانون عام، كلية

الحقوق والعلوم السياسية جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015، صص 12،13،14،15

عن طريق التفاوض والرضائية و تحت إشراف طرف ثالث أفضل في فض النزاع عن طريق حكم فاصل ، فيما بينهما قد يرضي طرف و لا يرضى آخر .

هذه الطرق من شأنها أن تبعد الخصوم من مجال الخصام و الشقاق، لأن هدفها تقريب وجهات النظر كما هو الشأن بالنسبة للوساطة، أو تحقيق الصلح و المصالحة فيما بينهما فهي كما خدمت هدفا قضائيا حققت هدفا اجتماعيا بين أفراد المجتمع الذي جمعهم نزاع و انتهوا إلى إصلاح ذات البين بينهما، و تقادي بذلك الموجهات العنيفة التي تشهدها بعض جلسات المحاكم.

المطلب الثاني : إنهاء الصلح والوساطة للنزاع القائم

في حالة وصول الأطراف إلى اتفاق بشأنهما وهو ما سنتناوله في هذا المطلب الثاني، حيث نتطرق في (الفرع الأول) إلى الصلح و الوساطة باعتبار أن لكليهما أثر منهي للنزاع القائم، ثم نتطرق في (الفرع الثاني) إلى اعتبار محضر كل من الصلح و الوساطة سندا تنفيذيا .

الفرع لأول: الصلح والوساطة لهما أثر منهي للنزاع القائم.

يلتقي كل من الصلح القضائي والوساطة في أنهما ينهيان النزاع القائم بأمر غير قابل للطعن فيه و يترتب عن الصلح أثر جوهري يتمثل في إنهاء النزاع بين المتخاصمين وعدم إمكانية تجديده لانقضاء الحقوق والإدعاءات التي نزل عنها أطراف الخصومة حيث نصت المادة 462 من القانون المدني «ينهي الصلح النزاعات التي يتناولها ويترتب عليه إسقاط الحقوق والإدعاءات التي تنازل عنها الطرفين بصف نهائية»، كما تنص المادة 220 من ق إ م والإدارية : «تنقضي الخصومة تبعاً لانقضاء الدعوى، بالصلح أو بالقبول بالحكم أو بالتنازل عن الدعوى يمكن أيضا أن تنقضي الخصومة بوفاء أحد الخصوم ، مالم تكون الدعوى قابلة للانتقال»، وكذلك نصت المادة 973 من نفس القانون « إذا حصل صلح ، يحرر رئيس تشكيلة الحكم محضراً، يبين فيه ماتم الاتفاق عليه، ويأمر بتسوية النزاع وغلق الملف، ويكون هذا الأمر غير قابل لأي طعن .» وبالتالي فإن الخصومة تنقضي تبعاً

¹² - محمد الصالح روان - مرجع سابق ص ص 495-496 .

لانتقضاء الدعوى صلحاً وإذا انقضت الدعوى صلحا لا يمكن الطعن في ذلك لا بطرق الطعن العادية ولا بالطرق غير العادية، لأن محضر الصلح محصن ضد طرق الطعن المقررة في الأحكام.

كذلك في الوساطة يقوم القاضي بالمصادقة على المحضر الذي يتضمن اتفاق الأطراف بموجب أمر غير قابل للطعن ، وهذا الأمر ينهي الخصومة وهو ما نصت عليه المادة 1004 من قانون الإجراءات المدنية و الإدارية " يقوم القاضي بالمصادقة على محضر الاتفاق بموجب أمر غير قابل لأي طعن، و يعد محضر الاتفاق سنداً تنفيذياً" و بالتالي في حالة اتفاق حاصل بين الأطراف و مثبت بمحضر من الوسيط يثبت القاضي الاتفاق بأمر نهائي غير قابل للطعن فيه.¹³

تتم الوساطة الجزائية بموجب اتفاق مكتوب بين مرتكب الأفعال المجرمة والضحية كما نصت على ذلك المادة 37 مكرر الفقرة 02 من الأمر رقم 15- 2 : 4 «يمكن أن تطبق الوساطة في مواد الجرح على جرائم السب والقذف و الاعتداء على الحياة الخاصة والتهديد والشااية الكاذبة كما يمكن أن تطبق الوساطة في المخالفات»، و بالتالي

فإن محضر اتفاق الوساطة له أثر منهي للنزاع القائم باعتباره سنداً تنفيذياً كما توضح ذلك المادة 37 مكرر الفقرة 6 من نفس الأمر السالف الذكر : «يعد محضر اتفاق الوساطة سنداً تنفيذياً طبقاً للتشريع الساري المفعول».

و لقد أكد المشرع الجزائري على الحجية القانونية لمحضر اتفاق الوساطة من خلال تقرير عدم جوازية الطعن فيه بأي طريقة من طرق الطعن، مثلما تنص على ذلك المادة 37 مكرر الفقرة 5 من نفس الأمر " لا يجوز الطعن في اتفاق الوساطة بأي طريق من طرق الطعن " و مما سبق ذكره نصل إلى القول أن إنهاء النزاع القائم بين أطراف الخصومة يستمد قوته القانونية من محضر اتفاق الصلح و الوساطة.

¹³ جول دليلة ، الوساطة القضائية في القضايا المدنية والإدارية " الهدى" عين مليلة ، الجزائر 2012، ص44

الفرع الثاني: اعتبار محضر الصلح والوساطة سندًا تنفيذيًا.

الصلح والوساطة كطرق بديلة لحل النزاعات عن طريق القضاء في كون محاضرها تمثل سندات تنفيذية وفق للقانون.

1) محضر الصلح:

يعتبر محضر الصلح وثيقة مكتوبة تحتوي على مجموعة من البيانات الضرورية حتى ينتج المحضر آثاره اتجاه الأطراف المتصالحة¹⁴ كما يعد أيضا وثيقة ثبوتية لاتفاق الأطراف¹⁵ وتعد سندًا تنفيذيًا.

أ. محضر الصلح وثيقة مكتوبة :

يتخذ محضر الصلح الذي يحرره القاضي صورة الشكل المطلوب في تحرير الأحكام القضائية وكذا البيانات المطلوبة فيها كذكر أسماء الأطراف، مهنتهم، عناوينهم، موضوع النزاع و مضمون ما تم التصالح بشأنه، كما يجب أن يتضمن المحضر الوثائق المقدمة من طرف الخصوم وإدعاءاتهم .

وفي الأخير يوقع القاضي والخصوم وأمين الضبط على المحضر ويودع لدى أمانة الضبط والجهة القضائية ليكتسب تاريخا ورقما وختما مثله مثل الأحكام القضائية حسب نص المادة 992 قانون الإجراءات المدنية والإدارية¹⁶،

ويشترط القانون حضور جميع الأطراف شخصيا أو بواسطة وكلائهم عن طريق وكالة خاصة للتأكد من قبولهم للصلح ويعد التوقيع على محضر الصلح دليلا على ذلك القبول.

¹⁴-حليمة جبار، دور القاضي في الصلح والتوفيق بين الأطراف مع قوة أحكام قانون إ م و الجديد مداخله لمقابلة في اليوم الدراسي بعنوان ، الطرق البديلة كل النزاعات الصلح والوساطة والتحكيم بالمحكمة العليا يومي16،15 جوان 2018، مجلة المحكمة العليا عدد خاص، الجزء الثاني 2008،ص604

¹⁵- زيري زهية ، مرجع سابق ،ص21

¹⁶ المادة 992 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية (قانون رقم 08-09 المؤرخ في 18 صفر 1429 هـ الموافق لـ 25 فبراير 2008. يتضمن قانون الإجراءات المدنية والإدارية) : "يثبت الصلح في محضر يوقع عليه الخصوم و القاضي و أمين الضبط و يودع بأمانة ضبط الجهة القضائية"

ب. محضر الصلح أداة إثبات لإتفاق الأطراف:

يُعد محضر الصلح أداة قانونية لإنهاء النزاع القائم بين الأطراف لذلك يشترط القانون تثبته في وثيقة معينة، فمحضر الصلح يعد حجة على وجود الاتفاق بين الأطراف سواء تم الصلح بسعي من القاضي أو كان صلحا تلقائيا بين الأطراف ويجب أن يعرض محضر الصلح على القاضي للتوقيع عليه حتى يكتسب صفة الصلح القضائي أنظر المادة 324 من القانون المدني (قانون رقم 88-14 المؤرخ في 03 مايو 1988م) و التي نصت على

" العقد الرسمي عقد يثبت فيه موظف أو ضابط عمومي أو شخص مكلف بخدمة عامة، ماتم لديه أو ماتلقاه من ذوي الشأن وذلك طبقا للأشكال القانونية وفي حدود سلطته واختصاصه".

ويعتبر محضر الصلح المحرر من طرف القاضي غير قابل لطرق الطعن لعدم جدوى الاستمرار في الإجراءات وانتظار صدور الحكم في الدعوى لأن محضر الصلح يحل محل الحكم وبالتالي يساهم ذلك في ربح الوقت و التخفيف من أعباء القاضي.

ج. محضر الصلح سند تنفيذي:

لنص المادة 600 الفقرة الثامنة منها من قانون الإجراءات المدنية والإدارية التي تنص : "محاضر الصلح أو الاتفاق المؤشر عليها من طرف القضاة و المودعة بأمانة الضبط" يُعد محضر الصلح سندًا تنفيذيا قابلا للتنفيذ المعجل وذلك ضمانا لمصادقية محضر الصلح و حماية حقوق الأطراف وهو ما أكدت عليه المادة 993 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية التي تنص على "يعد سند الصلح سندًا تنفيذيا بمجرد إيداعه بأمانة الضبط" وبناءً على ذلك يستمد محضر الصلح قوته من إرادة الأطراف واتجاهها إلى قبول الاتفاق المدون في محضر الصلح سواء تم ذلك أمام المحكمة أو المجلس القضائي، ويعد محضر الصلح طبقا للمادة أعلاه سندًا تنفيذيا بمجرد إيداعه لدى أمانة ضبط الجهة القضائية

المختصة والتأشير عليه دون حاجة لصدور حكم. التنفيذية المنصوص عليها في المادة 601.¹⁷

ويعتبر محضر الصلح نافذاً دون حاجة لإجراءات أخرى لأنه ممهور بالصيغة التنفيذية المنصوص عليها في المادة 601 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية وبالتالي لكل مستفيد من سند تنفيذي الحق في الحصول على نسخة ممهورة بالصيغة التنفيذية المنصوص عليها في المادة 601 أعلاه "لا يجوز التنفيذ في غير الأحوال المستثناة بنص في القانون، إلا بموجب نسخة من السند التنفيذي" ، ممهورة بالصيغة التنفيذية الآتية:
" الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية باسم الشعب الجزائري "

أنظر كذلك المادة 602 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية لكل مستفيد من سند تنفيذي، الحق في الحصول على نسخة ممهورة بالصيغة التنفيذية المنصوص عليها في المادة 601 أعلاه تسمى "النسخة التنفيذية" ولا تسلم إلا للمستفيد شخصياً أو لوكيل عنه بوكالة خاصة.

يمهر ويوقع على النسخة التنفيذية رئيس أمناء الضبط أو الضابط العمومي، حسب الحالة، تحمل عبارة " نسخة تنفيذية مطابقة للأصل" وتختم بالختم الرسمي للجهة التي أصدرته".

(2) محضر الوساطة :

تنتهي الوساطة إما باتفاق الأطراف المتنازعة إلى إنهاء الخصومة (نجاح الوساطة، و إما بفشلها)، كما يملك القاضي سلطة إنهاءها من تلقاء نفسه.

أ - في حالة فشل الوساطة: تنتهي مهمة الوسيط و آجالها وترجع القضية إلى الجدول.

ب - في حالة نجاح الوساطة: إذا نجحت الوساطة بمعنى توصل الأطراف إلى اتفاق ينهي النزاع القائم، يخبر الوسيط القاضي بالاتفاق المتوصل إليه و ذلك كتابياً، فيحرر محضراً يضمنه محتوى الاتفاق ويوقعه الخصوم ثم ترجع القضية أمام القاضي في التاريخ المحدد لها

¹⁷ -المادة 601 من قانون رقم 08-09 ، مرجع سابق .

الفصل الثاني : المقاربة بين الصلح و الوساطة

مسبقاً كما نصت على ذلك المادة 1003 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية¹⁸ للمصادقة على محضر الاتفاق بموجب أمر غير قابل لأي طعن.

وتعتبر مصادقة القاضي على محضر الاتفاق تأكيداً على أن الوساطة تمت وفقاً للقانون. ويعد محضر الاتفاق سنداً تنفيذياً كما تنص على ذلك المادة 1004 من قانون الإجراءات المدنية و الإدارية¹⁹ و اشترط القانون مصادقة القاضي على محضر الاتفاق، ويرجع ذلك إلى أن القاضي في الوساطة لا يشرف بنفسه على جلسات هذه الأخيرة لذلك وجب صدور أمر بالمصادقة عليه عكس الصلح الذي يشرف القاضي بنفسه عليه.²⁰

وبحكم أن محضر الاتفاق في الوساطة يعد سنداً تنفيذياً و تجدر الإشارة أخيراً إلى أن محضر الاتفاق في الوساطة الجزائية طبقاً للمادة 37 مكرر 6 من أمر رقم 02-15 مؤرخ في 23 جويلية 2015، المتضمن قانون الإجراءات الجزائية المعدل و المتمم يُعد سنداً تنفيذياً حيث نصت المادة أعلاه على: " **يعد محضر اتفاق الوساطة سنداً تنفيذياً طبقاً للتشريع الساري المفعول.**"

إضافة إلى ذلك أكد المشرع الجزائري على الحجة القانونية لمحضر اتفاق الوساطة من خلال النص على عدم جوازية الطعن فيه بأي طريقة من طرف الطعن و ذلك بموجب المادة 37 مكرر 5 من نفس الأمر.

و بعد الامتناع العمدي عن تنفيذ اتفاق الوساطة الجزائية عند انقضاء الأجل المحدد بمثابة جنحة التقليل من شأن الأحكام القضائية عملاً بأحكام المادة 147 من قانون العقوبات الجزائري²¹، و لا يعد محضر الوساطة سنداً تنفيذياً بذاته على خلاف محضر الصلح إلا بعد أن يصادق عليه القاضي بموجب أمر نهائي غير قابل للطعن فيه.

¹⁸ -المادة 1003 من قانون رقم 08-09، مرجع سابق. حيث تنص: «عند إنهاء الوسيط لمهمته، يخبر القاضي كتابياً بما توصل إليه الخصوم من اتفاق أو عدمه، في حالة الاتفاق يحرر الوسيط محضرً بضمه محتوى والاتفاق، ويوقعه الخصوم،

ترجع القضية أما لقاضي في التاريخ المدد لها مسبقاً

¹⁹ المادة 1004 من قانون رقم 08-09، مرجع سابق. حيث تنص: «يقوم القاضي بالمصادقة على محضر الاتفاق بموجب أمر غير قابل لأي طعن، و يعد محضر الاتفاق سنداً تنفيذياً»

²⁰ جلول دليلة، مرجع سابق، ص، ص، 51، 50.

²¹ - المادة 147 من أمر رقم 66-156 مؤرخ في 8 جوان 1966، المتضمن قانون العقوبات، ج ر، عدد 49، صادر في 11 جوان

1966 معدل و متمم تنص على: " الأفعال الآتية تعرض مرتكبيها للعقوبات المقررة في الفقرتين 1 و 3 من المادة 144 "

الفصل الثاني : المقاربة بين الصلح و الوساطة.

المبحث الثاني : أوجه الاختلاف بين الصلح و الوساطة

رغم المقاربة بين إجراء الصلح و الوساطة من حيث الهدف و بالنسبة لتشكيل المحضر و كذا النتيجة ، إلا أنهما يتمتعان بمجموعة من الفوارق و الاختلاف بينهما.

كون هذه الأخيرة يختلف الصلح عن الوساطة من حيث الشروط فمقومات الصلح تختلف عن مقومات الوساطة، و كذا²² من حيث المجال و الممارسات فهما إجراءان مختلفان تماما كذلك بالنسبة لإجراءات التنفيذ و الانعقاد فل كلاهما له أحكام خاصة تضبطه. و للإجابة على هذا سيتم التطرق في هذا المبحث إلى تقسيمه إلى مطلبين (المطلب الأول) أوجه الاختلاف من حيث الشروط و المجال و (المطلب الثاني) أوجه الاختلاف من حيث الإجراءات و الآثار.

المطلب الأول: أوجه الاختلاف من حيث الشروط و المجال

يختلف الصلح عن الوساطة من حيث الشروط فكل منهما شروط خاصة تحكمها أحكام خاصة يجب أن تتوفر حتى تتم بالطريقة الصحيحة و حتى يستطيع القاضي تطبيقها.

و كذلك من حيث الممارسات بعض يختف مجال الصلح عن الوساطة، لذلك سوف نتطرق لهذا الاختلاف في الفروع التالية (الفرع الأول) من حيث الشروط و (الفرع الثاني) من حيث المجال.

الفرع الأول: اختلاف الوساطة عن الصلح من حيث الشروط

قبل البحث في العناصر المختلفة بين الصلح و الوساطة، لا بد من إعطاء تعريف موجز للوساطة، إذ جاءت في التعريفات الفقهية التي أعطاها تعريف دقيق إذ يعتبر

2- الأفعال و الأقوال و الكتابات العلنية التي يكون الغرض منها التأثير على أحكام القضاة طالما أن الدعوى لم يفصل فيها نهائيا.

3- الأفعال و الأقوال و الكتابات العلمية التي يكون الغرض منها التقليل من شأن الأحكام القضائية و التي يكون من طبيعتها المساس بسلطة القضاء و استقلاله.

22-بربرارة عبد الرّحمان، مرجع سابق ص 522

الوساطة عملية تكون في غالب الأحيان رسمية و من ثم خلالها يحاول طرف ثالث محايد، عبر تنظيم حوار بين الطرفين بتقريب وجهات النظر و البحث بمساعدته عن حل للنزاع المطروح.

اولا: شرط احالة النزاع للوسيط: ان المشرع الجزائري اخذ بالوساطة القضائية دون الأنواع الأخرى، و من خلال ذلك يتضح صراحة²³ ان أهم شرط لإحالة النزاع للوسيط و هو تسجيل الدعوى أمام القضاء، ثم بعدها يقوم القاضي بعرض الوساطة على الأطراف، إلى جانب هذا الشرط فان المشرع الجزائري حدد شروط الوسيط القضائي المحددة في المرسوم التنفيذي 100-09 المتضمن لكيفية تعيين الوسيط القضائي.²⁴

ثانيا: الشروط المطلوبة في الوسيط: فهو شخص مكلف بإدارة الوساطة بفعالية و حياد و كفاءة مهما كانت طريقة تعيينه، و لذلك لمساعدة أطراف النزاع على التوصل إلى تسوية ودية و تستند الوساطة حسب المادة 997 من قانون الإجراءات المدنية و الإدارية الى شخص طبيعي او جمعية يقوم رئيسها بتعيين احد أعضائها لتنفيذ الإجراء باسمه و يخطر القاضي بذلك.

و الشروط المطلوبة في الشخص الطبيعي ليكون وسيطا تتمثل في ان يكون في ما يلي:

ان يكون في الأشخاص المعترف لهم بحسن السلوك و الاستقامة.
حيث نصت المادة 1/3 من المرسوم 100-09 على ان اختيار الوسيط يتم من بين الأشخاص المعترف لهم بالنزاهة و إقرار القانون لمثل هذا الشرط يعني ان شخصية الوسيط محل اعتبار في مهام الوساطة القضائية، فهي قد تكون السبب الأساسي لقبول الأطراف بها و التجاوب مع الوسيط، كما قد تكون سببا لرفضها.

²³الأخضر قوادي، الوجيز الكافي في اجراءات التقاضي " الصلح القضائي الوساطة القضائية " دار هومة، طبعة ثانية، 2014 ص ص118-

119

²⁴-المرسوم التنفيذي رقم 100-09 المؤرخ في 10 مارس 2009، المتعلق بتعيين الوسطاء القضائيين في الجزائر، جريدة رسمية عدد 16، صادرة بتاريخ 15 مارس 2009.

الا يكون الشخص الطبيعي قد يعرض لعقوبة عن جريمة مخلة بالشرف و الا يكون ممنوعا من ممارسة حقوقه المدنية و سياسية فالمشرع لم يبين ما هي الجرائم المخلة بالشرف لتميزها عن غيرها من الجرائم، و في المرسوم السالف الذكر قد منعت المحكوم عليه بسبب جنائية او جنحة باستثناء الجرائم الغير العمدية من التسجيل في قائمة الوسطاء القضائيين.

ان يكون شخصا قادرا و متمكنا على حل النزاع، بالنظر إلى مكانته الاجتماعية، و لابد أن يكون مؤهلا ذو خبرة كما لا يشترط في الوسيط ان يكون له تكوين او شهادة جامعية او عملية لأن بعض اطراف النزاع يكفي لتقريب وجهة نظرهم ان يتوسط بينهم شخص يتمتع بمكانة خاصة تجعله محل ثقة من قبل افراد المجتمع، الا ان المشرع الجزائري لم يأخذ بالمكان الاجتماعية لوحدها بل قرنها بشرط اخر هو ان يكون الشخص كفوء للقيام بالوساطة وقادرا دفع أطرافها الى التفاوض بغرض حسم النزاع و مدى قدرته في التوصل للنتيجة المبتغاة.

ان يكون الشخص الطبيعي محايدا مستقلا في ممارسة الوساطة.²⁵ حيث يعتبر الحياد اولى مبادئ هذا الإجراء ان يتمتع بموجبه الوسيط عن توجيه التفاوض لجعله إلى حل، يخدم احد الخصوم اما بالنسبة للاستقلالية فيجب أن يكون حقيقة و ظاهرة فعلا للوسيط ان يكون خاضعا للتبعية السلمية في ممارسة مهامه حتى لا يبدوا و كأنه يضع حلا مفروضا تمت برمجة من قبل ، و لضمان حياد الوسيط و استقلالية منعه من مباشرة مهامه في نزاعات التي تكون له فيها مصلحة شخصية او علاقة قرابة او مصاهرة مع احد الخصوم، او تكون له فيها خصومة سابقة او قائمة مع احدهم او اذا كان احد اطراف الخصومة في خدمته او كان بينه او بين احدهم صداقة او عداوة، و هي عموما حالات المنع التي ينص عليها القانون بالنسبة لمختلف الأعوان القضائيين كالموثقين او المحضرين القضائيين.

²⁵-فريجة حسن، المبادئ الأساسية في قانون الإجراءات المدنية و الإدارية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 460.

ثالثا: شرط مبدأ الرضائية : يختلف الصلح عن الوساطة من حيث هذا الشرط كون حجية عقد الصلح ينتج حكما رضائيا و يعد وظيفة اجتماعية ، بينما الوساطة تركز على تقديم حلول او اعطاء وجهات نظر و ذلك في اقتراحات او توصيات للأطراف الذين يأخذون بها او يرفضونها و ذلك حسب الرغبة.

رابعا: شرط السرية: يختلف الصلح عن الوساطة باعتبار ان الصلح يتم في جلسة علانية تجسيدا للمبدأ علانية الجلسات، في، فيتم²⁶ الصلح في الجلسة إمام القاضي على عكس الوساطة التي تتم جميع اجراءاتها في سرية بحيث يلتزم بحفظ التسيير إزاء الغير و ذلك حفاظا على مراكز المتخاصمين و هذا ما يجعل لجوء المتخاصمين في غالب الأحيان لإجراء الوساطة وهذه الميزة تجعل رجال الما و الأعمال يلجأون اليها كبديل لفظ نزاعاتهم متحاشين الإجراءات التقاضي العلنية التي قد تكون مسيئة لسمعتهم و معاملاتهم و هذا ما جاء به المشرع الجزائري في مادة 1005 من قانون الإجراءات المدنية و الإدارية: يلتزم الوسيط بحفظ الستر ازاء الغير"

الفرع الثاني: اختلاف الوساطة عن الصلح من حيث النطاق

لم يقيد المشرع الجزائري الصلح بمادة معينة و كما ان جعله جائزا في جميع النزاعات ما عد بعض المجالات الخاصة فمجال الصلح مختلف عن الوساطة اذ قيد المشرع الجزائري الوساطة و ذلك تبعا لإجراءاتها بما انها أسلوب و فكرة جديدة في القانون الجزائري فيطرح التساؤل حول امكانية الوساطة لحل لمختلف النزاعات، و قد اجاب المشرع الجزائري عنها في المادة 994 من قانون الإجراءات المدنية و الإدارية بنصه على المواد و القضايا التي يجوز فيها الوساطة كما حدد في مادة 955 من نفس القانون مجال الوساطة فيما يخص النزاع.²⁷

²⁶ -العارية بولرياح، الوساطة القضائية في قانون الإجراءات المدنية و الإدارية الجزائرية، دراسة مقارنة، الطبعة الأولى، 2009، ص ص 42-

.43

²⁷ - بربارة عبد الرحمان، مرجع سابق، ص 526.

ألزم المشرع الجزائري القاضي بعرض الوساطة على الخصوم في جميع النزاعات باستثناء قضايا شؤون الأسرة و قضايا العمالية، و كل ما من شأنه ان يمس بالنظام العام و استثنى قضايا شؤون الأسرة و ذلك راجع لخصوصية الأسرة من جهة، و الى ان المشرع اخذ بالصلح الذي يقوم به القاضي اثناء الخصومة بين الزوجين من جهة اخرى كما استبعدها في القضايا العمالية لأخذه بمبدأ المصالحة القبلية امام مفتش العمل، الا انه و في جميع المواد لأخرى فان عرض الوساطة ليس تلقائيا على القاضي ، بل لابد ان يأخذ بعين الإعتبار مسألة النظام العام في الحسبان.

كما انه لم يستثنى القضاء الإستعجالي من عرض إجراء الوساطة.

المطلب الثاني : اوجه الاختلاف من حيث الإجراءات و الآثار.

رغم ان الصلح إجراء يقره التشريع الجزائري قبل صدور قانون الإجراءات المدنية و الإدارية، الا ان تطرقه للصلح في القانون اي الجديد قانون الإجراءات المدنية و الإدارية ياخذ طابعا اجرائيا و استدراك الفراغ الذي كان، موجودا سابقا و نظم اجراءاته و آثاره وعليه فالصلح شأنه شان الوساطة اجراءات جديدا.²⁸ لذا سنحاول اعطاء ميزة كل اجراء عن الأخر و نبين اوجه الإختلاف و التباين بينهما من حيث الإجراءات و الآثار ذا سوف نتطرق في (الفرع الأول) الى اوجه الإختلاف و من حيث الإجراءات و في (فرع الثاني) الى اوجه الإختلاف من حيث الآثار.

فرع الأول: اختلاف الصلح عن الوساطة من حيث الإجراءات

تكمن ارجه الاختلاف من حيث الإجراءات بين الصلح و الوساطة فيما يلي:

أ- من حيث المدة

الصلح غير بمدة معينة اذ يمكن اللجوء اليه في اي مرحلة كانت عليها الدعوى و القاضي بأصالة من سلطة تقديرية هو الذي يحدد الزمان و المكان اللذان يراهما مناسبين لإجرائه ما لم يوجد نصوص خاصة تقرر خلاف ذلك، و هذا ما جاء بصريح المادة 04 من

²⁸ جريارة عبد الرحمان، مرجع سابق، ص 524.

القانون 09/08، اللهم الاستثناءات المتعلقة بالقواعد الخاصة بالمادة الإدارية و لهذا جعلها جائزة في جميع النزاعات.

بينما الوساطة قيدها المشرع بثلاثة شهر قابلة للتجديد مرة واحدة و على القاضي عرضها في اول جلسة و ذلك وفقا لما جاء في مادة 995 من قانون الإجراءات المدنية و الإدارية و التي تنص على ما يلي : " لا يمكن ان تتجاوز مدة الوساطة ثلاثة أشهر و يمكن تجديدها لنفس المدة مرة واحدة بطلب من الوسيط عند الاقتضاء، بعد موافقته الخصوم.²⁹ وهذه المدة أخذت بها معظم التشريعات و لقد حددها المشرع تحقيقا لهدف من أهداف الوساطة و هو السرعة في الفصل في النزاعات، و هذا التحديد يمنع من التعسف و لإطالة و الأضرار ببعضهم البعض و حتى لا تكون مجالا للتماطل التي قد تقتل روح العدالة. وعلى ضوء المادة 995 من قانون الإجراءات المدنية و الإدارية و التي تنص على " تمتد الوساطة الى كل النزاع او جزء منه لا يترتب على الوساطة تخلي القاضي عن القضية و يمكنه اتخاذ اي تدابير يراه ضروريا في اي وقت"

لم يشترط المشرع استعراق الوساطة للنزاع برمته فإذا تبين للقاضي انه يمكن للخصوم الإتفاق حول شق معين منه متى كان موضوع النزاع قابلا للتجزئة فله ان يعين وسيطا يتولى التوفيق بينهم في هذا الشق و يتبع الإجراءات العادية للخصومة فيما يخص باقي أجزاء النزاع كأن يتضمن موضوع الدعوى المطالبة باستعادة العين المؤجرة مع بدل الإيجار المتأخر، و اللجوء الى الوساطة لا يعني على يد القاضي عند النزاع او ان ولايته بالنسبة للقضية قد انتهت بل يستمر القاضي في متابعة مجرياتها و له في ذلك سلطة واسعة لأخذ جميع التدابير التي يكون شأنها المساهمة في حل النزاع فيتدخل و يأمر وفق ما يراه مناسبا. و من اجل ذلك اقر المشرع الجزائري بتنفيذ الوساطة في وقت معين دون إهمال و تهاون قيد المشرع بزمان معين و هو ثلاثة أشهر على الأكثر شريطة موافقة الخصوم فان لم

²⁹ -عبد الرزاق السنهوري، مرجع سابق، ص 620.

يمكن الخصوم خلال فترة من الوصول إلى حل يعاد السير في الخصومة كما هو مقرر في الإجراءات.³⁰

ب- من حيث المبادر

يعتبر الصلح هو إجراء جوازي إما بعرض القاضي او بتصالح الأطراف تلقائيا و هو ما أكدت عليه المادة 990 منه على انه " يجوز للخصوم التصالح تلقائيا أو

بسعي من القاضي بعد محاولته للتوفيق بينهما"

و يتم الصلح بحضور الخصوم أمام القضاء للإقرار به، و حتى يعتبر الإجراء صلحا بمفهوم قانون الإجراءات المدنية و الإدارية لا يكفي ام يكون الاتفاق عليه صلحا، بل يزم أيضا حضور الطرفين امام القاضي بنفسهما او عن طريق وكيل بوكالة خاصة بالصلح و لا يكفي حضور أحدهما فقط دون الآخر ، و ان حدث و ان صادق القاضي على الصلح رغم تخلف كلا الطرفين او احدهما عن الحضور يكون في هذه الحالة قد جانب الصواب و خطأ في تطبيق القانون.³¹ ويتم الصلح المبرم بسعي من القاضي كشخص ذو هئية و ذو معرفة بدواليب القضاء و كشخص يتصل اتصالا مباشرا بالنزاع و الإطلاع على طلبات المتقاضين و دفة عنهم و هو ما يساعد الخصوم بمحاولة التوفيق بينهم أثناء سير الخصومة في أي مادة كانت حتى الإدارية منها، و ذلك تفعيلا لدوره بما يختار المكان و الزمان اللذان يراهما مناسبين ما لم يوجد نص قانوني مخالف لذلك، لأن للسلطة التقديرية له و حسب ظروف و وقائع كل قضية و هذا حسب نص مادة 991 من قانون الإجراءات المدنية و الإدارية : " تتم محاولة الصلح في المكان و الوقت الذي يراها القاضي مناسبين.

30 - عروة عبد الكريم، مذكرة لنيل شهادة الماجستير فرع عقود و مسؤولية، الطرق البديلة في حل النزاعات القضائية، جامعة الجزائر1، كلية الحقوق بن عكنون، تاريخ المناقشة 2012 ص ص 91-92.
31 - الأنصاري حسن النيداني، مرجع سابق، ص 93.

بينما تعتبر إجراء وجوبي عكس الصلح فالقاضي ملزم بعرض الوساطة على أطراف النزاع و لهم الخيار في قبولها او رفضها فيعتبر عرض الوساطة إجراء جوهري.³² بعد التأكد من قبول الدعوى و توفرها على الشروط الموضوعية و الشكلية المحددة قانونا. لم يكتفي المشرع في تنظيمه للوساطة بأن جعل عرضها أمر داخلا في وظيفة القاضي بل طبع على هذا العرض طابع لإلزامية و المتمثل في ان المشرع نظم الوساطة بأن جعل عرضها أمر داخلا في وظيفة القاضي بل طبع على هذا العرض طابع لإلزامية و المتمثل بأن جعل عرضها أمر داخلا في وظيفة القاضي بل طبع على هذا العرض طابع لإلزامية و المتمثل في أن القاضي ملزم متى ما طرح أمامه نزاع مدني بعرض الوساطة على الخصوم و هذا ما جاء في مادة 994 الفقرة الأولى في قانون الإجراءات المدنية و الإدارية التي جاء فيها : " يجب على القاضي عرض إجراء الوساطة علي الخصوم في جميع المواد، باستثناء قضايا شؤون الأسرة و العمالية و كل ما من شأنه ان يمس بالنظام العام".

يشترط في التأكد من مسألتين أولهما قبول الدعوى شكلا و ثانيا قابلية الدعوى للوساطة.

الفرع الثاني : اختلاف الصلح عن الوساطة من حيث الآثار

تكمن أوجه لاختلاف من حيث الآثار بين الصلح و الوساطة فيما يلي :

أولا: من حيث تثبيت المحاضر :

تختلف محاضر الصلح عن الوساطة، اذ يتشكل أصلح القضائي في محضر يبين فيه القاضي ما تم الاتفاق عليه و يكون موقعا من طرف هذا الأخير و الخصوم و أمين الضبط ثم يتم إيداعه بأمانة الضبط ليعتبر بعد ذلك سندا تنفيذيا، و ذلك عملا بنص المادة 993 من قانون الإجراءات المدنية و الإدارية و قيام القاضي هنا يثبت ما اتفق عليه

³² زيري زهية، الطرق البديلة لحل النزاعات، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في قانون المنازعات، جامعة مولود معمري تيزي وزو، تاريخ المناقشة 2015/05/07 ص ص 50-53

الأطراف في المحضر غير لازم لوجود الصلح ، لأن هذا الأخير عقد رضائي لا يتطلب إفراغه في شكل معين، و أنتما الأمر لازم ليكسب الصلح الصفة القضائية.¹ و يصلح بان يكون سنداً تنفيذياً كما أن المشرع الجزائري لم يحدد شكل ولا بيانات محضر الصلح لكن عملياً يتم ذلك في مطبوعة تحتوي على بيانات متعلقة بأطراف النزاع و موضوعية و النتيجة المتوصل إليها، كما يمكن أن يتم في ورقة يدون فيها القاضي تاريخ و مكان إجراء الصلح و الأطراف الحاضرة و تصريحاتها.

أما محضر الوساطة فيتوصل الوسيط إلى حل النزاع يحزر محضر فشل الوساطة يودعه² لدى أمانة الضبط المحكمة التي عينته فترجع القضية إلى الجدول و يواصل القاضي لإجراءاته.

أما في حالة نجاح الوساطة فيحزر محضر يتضمن جميع النقاط المنفق عليها و التي تؤدي إلى إنهاء النزاع، يوقع عليه هو و الأطراف و يودع نسخة منه لدى كتابة الضبط المحكمة ثم ترجع القضية فيصدق القاضي على محضر الوساطة بأمر غير قابل لأي طعن و هذا عملاً بالمادة 1004 سالف الذكر من قانون الإجراءات المدنية و الإدارية.

ثانياً: محضر الاتفاق كسند تنفيذي

جاء قانون الإجراءات المدنية و الإدارية الصادر بموجب القانون رقم 09/08 المؤرخ في 2008/02/25 مبيناً الصلح و الوساطة كطرق بديلة لحل النزاعات التي تثار بين الأشخاص في المواد المدنية و طبقاً للمادة 600 من قانون الإجراءات المدنية و الإدارية فإن محاضر الصلح أو الاتفاق المؤشر عليها من طرف القضاة و المودعة بأمانة الضبط تعتبر كسندات تنفيذية، كما تضمنها قانون الإجراءات المدنية و الإدارية بالنسبة لكل المواد التي تمتد إليها إجراءات الوساطة القضائية³ فإن محضر الاتفاق المصادق عليه بامر قضائي الذي يصبح سنداً تنفيذياً يجعل النزاع محسوم بصفة دائمة كما يكون سهلاً و ممتعاً، لأن ما ينفذ يكون موضوعه يتعلق بالمراكز القانونية متفق عليها بين الطرفين اتفاقاً محسوماً.

1 - حليلة حبار، مرجع سابق، ص 616.

2 شريفة ولد شيخ، الطرق البديلة لحل النزاعات (محاضر الصلح) الوساطة كسندات تنفيذية، المجلة النقدية للقانون و العلوم السياسية، صادر عن كلية الحقوق لجامعة مولود معمري بتيزي وزو، عدد 2، 2012 ص 167.

3 - الأخضر قوادري، مرجع سابق، ص 155

استحدثت المشرع الجزائري نظام الطرق البديلة لحل النزاعات خاصة الصلح و الوساطة،
يكون بذلك قد خطا خطوة هامة نحو عصرنه مرفق القضاء في الجزائر و هذا ما يواكب
تطورات التي عرفتها التشريعات و الأنظمة القضائية

من أهم النتائج المستخلصة من دراستنا لموضوع الصلح و الوساطة ما يلي :

- للطرق البديلة في حل النزاعات أفضلية في حسم النزاعات لاسيما مما يتعلق الأمر بمواضيع تتميز بنوع من الحساسية و كذا بمجالات و مواضيع ذات التطور السريع، كالمعاملات التجارية و المالية، حيث يرى بعض المهتمين بممارسة هذه النشاطات ان القضاء الرسمي أصبحت إجراءاته عائقا على قطاع المال و الأعمال، ناهيك عن بطء إجراءات التقاضي و كذا قلة و انعدام التخصص الدقيق لدى القضاء في بعض المسائل التجارية و المالية لاسيما الحديثة منها .
- الحل الودي للنزاعات من الأعراف الجزائرية و قد حث عليها الإسلام كما عرفت هذه الطرق لدى المجتمع الجزائري منذ زمن بعيد لذا تبناها المشرع، بل و هناك من النقاد من يرى أن المشرع الجزائري قد تأخر في إدخال هذه الطرق ضمن النظام القانوني و ذلك بإبقائه إلى غاية سنة 2008.
- نظام الطرق البديلة خاصة الصلح و الوساطة يشكل احد الحلول الناجحة لأزمة تراكم و تزاخم القضايا على مرفق القضاء إلى الحد الذي استوجب إيجاد حلول ممكنة لهذه المشاكل - ضرورة ملحة تفاديا لهدر الوقت و الجهد في البحث عن أسبابها و أعراضها .
- حل النزاعات و المشاكل بالطرق الودية و على رأسها الصلح و الوساطة يعتبر مظهر من المظاهر الحضارية و استعمال أسلوب الحوار هو ما تأخذ به المجتمعات الراقية.
- الطرق البديلة لحل النزاعات خاصة الصلح و الوساطة تساهم بقسط و فير في تحقيق السلم الاجتماعي و تهدئة الأفراد عن طريق سرعة الفصل في المنازعات و فتح مجال

الحوار، كونها تعتمد على الإنصاف أكثر من القانون لذلك فهي طرق محبذة يلح عليها أهل الاختصاص.

و بناء على ذلك يمكن تقديم بعض الاقتراحات :

نظرا للمزايا التي تكتسبها الطرق البديلة لحل النزاعات خاصة الصلح و الوساطة في مجال القضاء ينبغي مضاعفة الجهود من كل الأطراف لتفعيل اللجوء إلى هذه الطرق بدلا من التقاضي و لذلك لتفادي تراكم القضايا بالمحاكم و يكون ذلك بنشر الوعي و الثقافة من خلال اعتماد هذه الطرق وذلك باستغلال كل وسائل الإعلام المؤثرة في المجتمع.

- المصادر :

القرآن الكريم

- التفسير الميسر نخبة من العلماء، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة المنورة المملكة العربية السعودية، ط 5 ، 1434 هـ.

- محمد بن إسماعيل البخاري (ت 256) ، صحيح البخاري، الرياض منشورات بيت الأفكار الدولية، 1419 هـ 1998 م.

المعاجم و القواميس :

- إبراهيم أنيس و رفاؤه ، المعجم الوسيط ، مجمع اللغة العربية ، مكتبة الشروق الدولية ، ج 1 ، 2004 م .

- ابن منظور جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور الافريقي المصري ، لسان العرب ، دار صادر ، بيروت ، لبنان ، ج 4 .

- الطاهر الزاوي ، ترتيب القاموس المحيط على طريقة المصباح المنير و أساس البلاغة ، ج 2 ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، 1979 .

1 - الكتب العامة :

- الأخضر قوادري ، الوجيز الكافي في إجراءات التقاضي ، دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع ، الجزائر ، 2011 .

- الأنصاري حسن النيداني ، الصلح القضائي و دور المحكمة في الصلح و التوفيق بين الخصوم دراسة تأصيلية و تحليلية ، دار الجامعة الجديدة ، الاسكندرية ، مصر ، 2009 .

- التهانوي محمد علي الفاروقي ، كشاف اصطلاحات الفنون ، شركة خياط للكتب و النشر ، ج 3 ، بيروت ، لبنان ، دون تاريخ .

- الحسين بن محمد بن الفضل المعروف بالراغب الأصفهاني ، مفردات ألفاظ القرآن ، تحقيق صفوان عدنان داودي ، دار القلم ، دمشق ، الدار الشاميم ، بيروت ، 1992 .
- جلول دليلة ، الوساطة القضائية في القضايا المدنية و الادارية ، دار الهدى ، عين مليلة ، الجزائر ، 2012 .
- ديب عبد السلام ، قانون الاجراءات المدنية و الادارية ، موفم للنشر ، ط 2 ، الجزائر ، 2011 .
- سائح سنقوقة ، قانون الاجراءات المدنية و الادارية الجديد ، ج 2 ، دار الهدى ، عين مليلة ، الجزائر ، 2011 .
- عبد الرحمن بريارة ، شرح قانون الاجراءات المدنية و الادارية ، ط 3 ، دار بغدادي للطباعة و النشر و التوزيع ، الجزائر ، 2011 .
- عبد الرزاق السنهوري ، الوسيط في شرح القانون المدني ، الجزء 5 ، المجلد 2 ، دار احياء التراث العربي ، بيروت ، د تا .
- علاء أباريان ، الوسائل لحل النزاعات التجارية دراسة مقارنة ، منشورات الحلبي ، لبنان ، 2008 .
- فريجة حسين ، المبادئ الأساسية في قانون الاجراءات المدنية و الادارية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2010 .
- يس محمد يحي ، عقد الصلح بين الشريعة الاسلامية و القانون المدني ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، دون تاريخ .

2 - الأطروحات و المذكرات الجامعية:

أ - الأطروحات :

- خلاف فاتح ، مكانة الوساطة في تسوية النزاع الاداري في القانون الجزائري ، أطروحة لنيل شهادة درجة دكتوراه ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، 2015 .

- سولم سفيان، الطرق البديلة لحل المنازعات المدنية في القانون الجزائري، أطروحة لنيل شهادة درجة دكتوراه، قسم الحقوق، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة 2014.

ب -المذكرات الجامعية :

- الطاهر بريك ، عقد الصلح دراسة مقارنة بين القانون المدني و الشريعة الاسلامية ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير ، كلية الحقوق ، جامعة الجزائر ، 2002 .

- بنشيم بوجمعة ، النظام القانوني للوساطة القانونية دراسة في القانون المقارن ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة تلمسان ابي بكر بلقايد، 2012 .

- بشارة شهرزاد ، عقد الصلح في التشريع الجزائري ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير ، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة منتوري ، قسنطينة ، 2016 .

- زيري زهية ، الطرق البديلة لحل المنازعات طبقا لقانون الاجراءات المدنية و الادارية الجزائري ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة مولود معمري ، تيزي وزو ، 2015 .

- ساجية بوزنة ، الوساطة في ظل قانون الاجراءات المدنية و الادارية ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام ، جامعة عبد الرحمن ميرة ، بجاية ، 2012 .

- عروي عبد الكريم ، الطرق البديلة في حل المنازعات القضائية (الصلح و الوساطة القانونية) طبقا لقانون الاجراءات المدنية و الادارية ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير ، كلية الحقوق بن عنون ، جامعة الجزائر ، 2012 .

ج - مذكرات الماستر :

- بوعبة شاهيناز و عتيبي ديهية ، الصلح في قانون الاجراءات المدنية و الادارية ، مذكرة ماستر ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة مولود معمري ، تيزي وزو ، 2018 / 2019

- دويدي جلوية ، الطرق البديلة لحل النزاعات الادارية ، مذكرة ماستر ،كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة عبد الحميد ابن باديس ، مستغانم ، 2016 / 2017 .

- زمولي محمد العيد ، غرامات الصلح في التشريع الجزائري ، مذكرة ماستر ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة العربي التبسي ، تبسة ، 2016 .
- شايب سامية و سعدون ليندة ، الوسائل البديلة لحل النزاعات في التشريع الجزائري ، مذكرة ماستر ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة مولود معمري ، تيزي وزو ، 2015 .
- عدة الحدودية ، الطرق البديلة لتسوية النزاعات الادارية وفق القانون الجزائري ، مذكرة ماستر ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة عبد الحميد بن باديس ، مستغانم ، 2019 .
- قرواز بسمينة و العارفي سليمة ، الصلح و الوساطة القضائية كطرق بديلة لحل النزاعات المدنية و الادارية ، مذكرة ماستر ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة آكلي محند ولحاج ، البويرة ، 2018 .
- مختاري سعاد ، الصلح في المادة الجزائرية في التشريع الجزائري ، مذكرة ماستر ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة المسيلة محمد بوضياف ، 2014 .

3 - المقالات و المداخلات:

أ - المقالات :

1. بوشير محند أمقران ، إجراءات التقاضي أو الاجراءات المعرقله للتقاضي ، المحاماة ، مجلة المنظمة الوطنية للمحامين ناحية تيزي وزو ، العدد 8 ، 2009، (ص ص).
2. حليلة حبار ، دور القاضي في الصلح و التوفيق بين الأطراف على ضوء أحكام قانون الاجراءات المدنية و الادارية الجديد ، مجلة المحكمة العليا ، عدد خاص ، الجزائر ، جوان 2008، (ص ص).
3. عبد المجيد بالطيب ، الأحكام العامة لعقد الصلح بين الفقه الاسلامي والقانون الجزائري دراسة مقارنة ، مجلة البحوث العلمية و الدراسات الاسلامية ، العدد 14 ، 2017، (ص ص).
4. مانع سلمى ، الطرق البديلة المستحدثة لحل المنازعات الادارية ، مجلة العلوم الانسانية ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، العدد 26 ، 2012، (ص ص).
5. محمد الصالح روان ، الصلح و الوساطة باعتبارهما طرق قضائية أنموذجا ، جامعة العربي بن مهدي ، أم البواقي ، مجلة العلوم القانونية و السياسية ، المجلد 9 ، العدد 2 ، دون تاريخ .

6. ولد شيخ شريفة ، الطرق البديلة لحل النزاعات محاضر الصلح و الوساطة كسندات تنفيذية وفق قانون الاجراءات المدنية و الادارية الجزائري ، المجلة النقدية للعلوم القانونية و العلوم السياسية ، كلية الحقوق جامعة مولود معمري ، تيزي وزو، العدد 2 ، 2012،(ص ص).
7. يقاش فراس ، الوساطة كطريق بديل لحل النزاعات في قانون الاجراءات المدنية و الادارية الجديد ، مقال منشور في مجلة المحكمة العليا ، العدد 1 ، 2012 م، (ص ص).

ب - المداخلات :

-شامي أحمد ، الصلح كوسيلة بديلة لفض المنازعات الأسرية و مقارنتها بمكاتب التسوية و مجلس العائلة في التشريعين المصري و المغربي ، مداخلة أقيمت بمناسبة الملتقى الدولي حول " الطرق البديلة لتسوية النزاعات الحقائق و التحديات " ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة عبد الرحمن ميرة ، بجاية ، يومي 26 و 27 أبريل 2016 .

4 -النصوص القانونية :

أ - النصوص التشريعية :

- أمر رقم 66-156 مؤرخ في 8 جوان 1966 ، يتضمن قانون العقوبات ، جريدة رسمية عدد 49 ، صادر في 11 جوان 1966 معدل و متمم .
- أمر رقم 75-58 مؤرخ في 26 سبتمبر 1975 ، يتضمن القانون المدني ، الجريدة الرسمية ، عدد 44 ، صادر في 30 سبتمبر 1975 ، المعدل و المتمم.
- قانون رقم 84-11 المؤرخ في 9 جوان 1984 ، يتضمن قانون الأسرة ، ج د ، العدد 24 ، الصادر في 12 جوان 1984 ، معدل و متمم .
- قانون رقم 02/90 المؤرخ في 6 فيفري 1990 ، يتعلق بالوقاية من النزاعات الجماعية في العمل و تسويتها وممارسة حق الاضراب ، الجريدة الرسمية عدد 6 صادرة في 7 فيفري 1990 (المعدل و المتمم) .

- قانون 10-05 مؤرخ في 20 جوان 2004 ، يعدل و يتم الأمر رقم 75 - 85 المؤرخ في 26 سبتمبر 1975 ، المتضمن القانون المدني ، الجريدة الرسمية عدد 44 صادر في 26 جوان 2005 .
- قانون رقم 08-09 مؤرخ في 25 فبراير 2008 ، يتضمن قانون الاجراءات المدنية و الإدارية ، جريدة رسمية عدد 21 ، صادر في 23 أبريل 2008 .

ب-النصوص التنظيمية:

- مرسوم تنفيذي رقم 09- 100 مؤرخ في 10 مارس 2009، يتعلق بتعيين الوسطاء القضائيين في الجزائر ، جريدة رسمية ، عدد 16 ، صادر بتاريخ 15 مارس 2009 .

الفهرس

01	 مقدمة
	الفصل الأول : الصلح و الوساطة بدائل لفض النزاعات القضائية في التشريع الجزائري
06	 المبحث الأول : الصلح طريق لحل النزاعات
06	 المطلب الأول : مفهوم الصلح في المنازعات المدنية
07	 الفرع الأول : تعريف الصلح
09	 الفرع الثاني : خصائص الصلح
13	 الفرع الثالث : أركان الصلح وشروطه
16	 المطلب الثاني : إجراءات الصلح و آثاره
16	 الفرع الأول : إجراءات الصلح
19	 الفرع الثاني : آثار الصلح
25	 المبحث الثاني : الوساطة كطريق بديل لحل النزاعات
26	 المطلب الأول : المقصود بالوساطة
26	 الفرع الأول : أتعريف الوساطة و أنواعها
29	 الفرع الثاني : دوافع اللجوء الى الوساطة القضائية كبديل لفض النزاعات....
31	 الفرع الثالث : نطاق الوساطة
33	 المطلب الثاني : إجراءات الوساطة و آثارها
34	 الفرع الأول : إجراءات الوساطة

38	 الفرع الثاني : آثار الوساطة
الفصل الثاني : المقاربة بين الصلح و الوساطة	
43	 المبحث الأول : أوجه التشابه بين الصلح و الوساطة
43	 المطلب الأول : الصلح و الوساطة من الطرق البديلة لحل كل النزاعات
44	 الفرع الأول : كل من الصلح و الوساطة على يقومان مبدأ الرضائية
48	 الفرع الثاني : كل من الصلح و الوساطة أداة لحسم النزاع
51	 المطلب الثاني : انتهاء الصلح و الوساطة للنزاع القائم
51	 الفرع الأول : الصلح و الوساطة لهما أثر منهي للنزاع القائم
53	 الفرع الثاني : اعتبار محضر الصلح و الوساطة سنداً تنفيذياً
57	 المبحث الثاني : أوجه الاختلاف بين الصلح و الوساطة
57	 المطلب الأول : أوجه الاختلاف من حيث الشروط و النطاق
57	 الفرع الأول : اختلاف الوساطة عن الصلح من حيث الشروط
60	 الفرع الثاني : اختلاف الوساطة عن الصلح من حيث النطاق
61	 المطلب الثاني : أوجه الاختلاف من حيث الإجراءات و الآثار
61	 الفرع الأول : اختلاف الصلح عن الوساطة من حيث الإجراءات
64	 الفرع الثاني : اختلاف الصلح عن الوساطة من حيث الآثار
66	 خاتمة
68	 قائمة المراجع

ملخص :

قام المشرع الجزائري مؤخرا بتحديث التشريعات الوطنية لتكيفها مع الحقائق الاجتماعية و الاقتصادية الراهنة، و لذلك من خلال أمر رقم :09/08 المؤرخ في 25 فبراير 2008 الذي يعد تعبيراً ملموساً عن إرادة المشرع في إيجاد وسائل بديلة لحل النزاعات و أبرزها الصلح و الوساطة و التي أصبح اللجوء إليهما في وقتنا الحالي أمراً حتمياً بالنظر إلى متطلبات المعاملات الحديثة و حاجة المجتمع إليها.

و اعتبار أن الصلح من الطرق البديلة و الفعالة لتسوية المنازعات المالية فهو يكرس مبدأ العدالة الصالحية المبنية على الرضائية في إيجاد حلول ترضي الأطراف و تعيد استقرار الروابط لاسيما الأسرية منها.

كما تعتبر الوساطة إحدى الحلول البديلة لحل النزاعات إذ تقوم على إيجاد حل ودي خارج أروقة القضاء و ذلك عن طريق الحوار و تقريب وجهات النظر بمساعدة شخص أجنبي ذو نزاهة وحياد.

و نظراً للمزايا التي تكتسبها هذه الطرق فلا بد اللجوء إليها بدلاً من التقاضي و ذلك بإيجاد حل ودي بطرق قانونية و بأقل تكلفة.